

## الجمعية العامة

### الدورة الثالثة والخمسون



## الجلسة العامة ٢١

الأربعاء، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨،  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي ..... (أوروغواي)

الأونرابل أديسون. س. جيمس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد جيمس (دومينيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
أنه لشرف رفيع لي وامتيان أن أحاطب هذه الهيئة مرة أخرى. وإذ أقوم بذلك، اسمحوا لي أن انتهز الفرصة لأتقدم، باسم كومنولث دومينيكا، بخالص التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأتوجه بشكري أيضا إلى السفير أودوفينكو، الذي أدار بشكل قدير دقة الدورة الثانية والخمسين.

وأميننا العام، كوفي عنان، ما فتئ يبذل جهوده دونما كلل لإحلال السلام في مختلف البلدان والمناطق. وإننا نعرب له عن شكرنا وتهانئنا. وفي العام الماضي، وجهت إليه دعوة لزيارة منطقة البحر الكاريبي. وحتى الآن لم يقم بتلك الزيارة. ولا تزال الدعوة مفتوحة.

لا تزال منطقة البحر الكاريبي تدلّ على التزامها بالعملية الديمقراطية. ومنذ التقينا آخر مرة في هذا المحفل، أعربت شعوب العديد من دولنا وبحرية، في إطار أحكام القوانين السارية فيها، عن إرادتها بشأن من سيقودها إلى الألفية الجديدة.

خطاب يليه سعادة الأونرابل أديسون جيمس،  
رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون  
القانونية والعمل في كومنولث دومينيكا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تستمع الجمعية  
أولا إلى خطاب يليه رئيس الوزراء ووزير الشؤون  
الخارجية والشؤون القانونية والعمل في كومنولث  
دومينيكا.

اصطحب سعادة الأونرابل أديسون جيمس، رئيس  
الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية  
والعمل في كومنولث دومينيكا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني بالغ  
السرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية  
والشؤون القانونية والعمل في كومنولث دومينيكا، دولة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جدا في هذه الأمم المتحدة نفسها، التي يبدو أنها مصممة على حرف مسار ديمقراطيتنا، وإحباط جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر وتقويض السلم والأمن في منطقتنا.

إن شعب كومنولث دومينيكا وشعوب الجماعة الكاريبية تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل التدخل بالنيابة عنها. وتعتقد شعوب كومنولث دومينيكا والجماعة الكاريبية اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن السماح للعولمة وتحرير التجارة بأن يسفرا عن تهديم الدول النامية الصغيرة وتفككها الاقتصادي.

إننا نسعى إلى جعل المنافسة متكافئة ليتسنى لشعبنا أن ينخرط في التجارة والتنمية على نحو مفيد، بدلا من أن يخضع إلى الأبد لمرض تلقي المساعدة والاتكالية. ورغبتنا المعلنه في التمسك بصناعتنا المتعلقة بالموز، التي تصلح لنا جيدا، ليست، بأي طريقة، انعكاسا لأي سوء فهم لواقع البيئة التجارية والاقتصادية الحالية.

وإننا في كومنولث دومينيكا منخرطون بنشاط في تنويع اقتصادنا، فيما يتعلق بالقطاعين الزراعي والسياحي وقطاع الخدمات. ولقد أحرزنا تقدما نحو تحسين إمكانية الوصول إلى بلدنا جوا، ونوفر لأولادنا فرصا متزايدة لتلقي التعليم الثانوي والعالي.

ونعتبر تحويل أحد متنزهاتنا الوطنية مؤخرا، وهو مورن تروا بيتون، إلى موقع تراثي عالمي، دلالة واضحة على التزامنا بالحفاظ على بيئتنا واستعمالها بصورة فعالة.

ومما يبعث على ارتياحنا أن كل هذا قد تحقق في بيئة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولكننا يجب أن نطلق صفارات الإنذار عندما نلاحظ مع القلق الكبير ممارسة البعض بترحيل مجرمين محترفين إلى بلدنا، تعلموا ومارسوا مهنتهم في الأوطان التي تبناها طوال عقود. وبالمثل، فإن تمزيق نسيج الأسر وتفكيكها من دون مبرر عن طريق قوانين الهجرة اللاإنسانية يقتضيان اهتمام هذه المنظمة.

بكل احترام اقترح أن تكون تطلعات الناس وتوقعاتهم المشروعة في صميم جميع مداولاتنا وأعمالنا، بل في صميم كل وجه من وجوه المسعى الإنساني. وإن ٢١,٥ مليون نسمة في جمهورية الصين في تايوان

وتأكيدنا على أن الديمقراطية حيّة وبخير لا يعني أن كل شيء يسير على ما يرام في المنطقة. فميثاق هذه المنظمة يفرض التزاما على جميع الدول الأعضاء بأن تعمل من أجل السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب العالم. وإذا نسعى للاضطلاع بهذا الالتزام، يجب ألا تغيب عن بالنا أبدا العوامل والأحداث التي قد تعمل على إحباط نجاحنا. وبعض هذه العوامل والأحداث طبيعي ولا يمكن تجنبه؛ وبعضها الآخر من صنع الإنسان ويبعث على الأسف.

قبل أيام قليلة فقط ضربت إحدى هذه الكوارث الطبيعية بشدة منطقة الكاريبي، وأعني الإعصار جورج. وكان الدمار الذي نزل بها شاملا، وبخاصة في سانت كيتس ونيفيس، وأنتيغوا وبربودا وهايتي والجمهورية الدومينيكية. وباسم هذه البلدان، أحث هذه الهيئة على الاستجابة بسخاء لنداء تلك البلدان بتقديم المساعدة لها في أعمال إعادة التعمير. إلا أن الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة تدعو إلى أكثر من وضع ترتيبات للاستجابة في حالة محددة. يجب علينا أولا أن نعترف بما تعانيه البلدان الصغيرة من ضعف شديد إزاء الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والبراكين والزلازل وغيرها وأوجه القصور الأساسية في التخفيف من الكوارث والاستجابة لها.

ولذا فإن ما يجري اقتراحه هو إنشاء صندوق لإعادة التعمير في حالات الكوارث تحت إشراف الأمم المتحدة، تكون موارده متاحة للاضطلاع بالاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات البلدان الصغيرة بعد انتهاء الكوارث. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويجب وقف الاحترار العالمي وتأثير الانحباس الحراري.

ويرد في جدول أعمال هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة العديد من المسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لكومنولث دومينيكا والجماعة الكاريبية بأسرها. وتتضمن هذه مسائل السياسة الاقتصادية الكلية بشأن التجارة والتنمية، وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ وعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر؛ وحماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية.

لا يوجد مجال تتجلى فيه ضرورة هذا التعاون أكثر من مجال كفاحنا للمحافظة على سلامة سوق منتجاتنا من الموز. وكفاحنا موجه ضد بعض الدول الأعضاء القوية

المتحدة. إننا نلتزم التزاماً راسخاً بالعمل مع جميع الأعضاء والأمم على تحسين نوعية الحياة لجميع شعوب هذا العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل في كومنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الأونرابل أديسون جيمس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون القانونية والعمل في كومنولث دومينيكا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، الأونرابل سيمور مولينغز.

السيد مولينغز (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ كلامي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تقديم تهانئي الشخصية وتهانئي وفد بلادي إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إنكم تتسلمون قيادة هذه الجمعية في وقت يتطلب جدول الأعمال العالمي الكثير منا جميعاً. وأطمئنكم على كامل دعم وتعاون وفد جامايكا فيما تقودون أعمال هذه الجمعية إلى نتيجة أنا واثق بأنها ستكون ناجحة.

وأود أن أشكر السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، على الطريقة الفعالة التي تحمل بها مسؤولياته بوصفه رئيساً للجمعية خلال مدة ولايته.

ويستحق الأمين العام إطراننا على قيادته البارزة للمنظمة خلال العام الماضي. وأهنئه بصورة خاصة على النجاحات التي تحققت بالطرائق الهادئة للدبلوماسية الوقائية التي طبقتها في مسائل حساسة ذات تأثير على السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب بتقريره الذي يتضمن نظرة متأنية للتحديات المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي، ونشيد بالإصلاحات المؤسسية التي قدمت حتى الآن، والتي سعت إلى أن تتصف أعمال الأمم المتحدة بقدر أكبر من التماسك والكفاءة. ونؤيد كذلك إعادة تنظيم برنامج العمل، الأمر الذي يركز من جديد على المبادرات ذات

يطمحون إلى أن يكون لهم تمثيل في هذه الهيئة. وهم يتوقعون على نحو مشروع أن يستعيد بلدهم، وهو عضو مؤسس للأمم المتحدة، عضويته. ولا يسعنا إلا أن نمد لهم يد العون. وسياستنا يجب أن تكون سياسة الاشتمال.

بالقاء نظرة خاطفة على جدول أعمالنا يتبين لنا وجود ٢١ بنداً مكرساً لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو ببعثات المراقبة، وكلها مرتبطة بالحرب، والتهديدات بالحرب، و "التطهير العرقي"، والإرهاب وما شابه ذلك. وهذا يدل على أنه لئن كان قد أنجز الكثير، فإنه يجب إنجاز أكثر ويجب أن نركز اهتمامنا على الحفاظ على السلام والأمن، الأمر الذي يخفف الحاجة إلى إعادة السلام والأمن.

ولا يجوز التهاون في مكافحة الإرهاب، سواء حدث في كينيا، أو تنزانيا، أو أيرلندا الشمالية. ونحن نلاحظ بسرور أن هناك بوادر مشجعة من الشرق الأوسط. وينبغي أن نسترشد بالسياسي البريطاني الشهير في قوله "إن الكلام أفضل من الحرب"، وأن نسعى إلى تسوية نزاعاتنا سلمياً بروح من ميثاقنا.

عندما تصل هذه الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة إلى نهايتها، ستكون خطابات كثيرة، خطب بليغة ومضمونية، قد أدلى بها من على هذا المنبر رجال ونساء يمتلكون ويستخدمون معاً سلطات هائلة.

وستكون شعوب العالم استمعت إلينا ونحن نتكلم. ولكن هل هذا هو كل ما نريده منا؟ أقول إن الجواب سيكون "لا" مدوية. فتلک الشعوب تريد أعمالاً و جدول الأعمال الذي يتضمن ١٦٥ بنداً يدل على أن هناك الكثير من الأعمال ماثلة أمامنا. ومع ذلك، أقترح عملاً إضافياً آخر: أن يقوم الأمين العام وفريق الموظفين الفنيين القديرين التابعين له بتمحيص وتحليل خطاباتنا بالتفصيل، وأن نقوم نحن، تمشياً مع توجيه من مؤتمر قمة الدول الأمريكية، بترجمة الأقوال إلى أفعال.

وبهذه الطريقة نكذب النقاد الذين يدعون بأن هذا المكان ليس سوى سوقاً للأحاديث، ونبرهن لهم أنه محطة للأعمال حقاً.

إن كومنولث دومينيكا والجماعة الكاريبية يتمسكان بقوة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم

الحرب. ولا نستطيع أن ننعم بالهدوء بينما يجري تدمير حياة أعداد متزايدة من سكان العالم، المحرومين والسلوبين بسبب الحرب. وفي وجه هذا، ينبغي أن نشحذ عزيمتنا للوقوف ضد العدوان واستخدام القوة، وأن ندعم حل المنازعات والصراعات عن طريق التسويات التفاوضية.

ونشجع الدول الأعضاء على دعم مبادرة الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع حل المنازعات ومنعها والإنذار المبكر عنها. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الإسهام الكبير الذي ما زالت تقدمه في صون السلم، بالرغم من صعوبة الظروف التي تعمل فيها.

ونشعر بالأسى العميق إزاء تزايد أعمال العنف الموجهة ضد موظفي حفظ السلام الدوليين. وأود أن أشيد على نحو خاص بهؤلاء المتطوعين، الذين جاد بعضهم بأرواحهم، على تضحياتهم في سبيل قضية السلام.

إن ميثاق الأمم المتحدة خول مجلس الأمن السلطة الرئيسية لصنع القرار على الصعيد المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإننا يساورنا القلق إزاء نزوع بعض الدول إلى القيام بعمل انفرادي تراه في خدمة مصلحتها الوطنية في حالات الصراع مع بلدان أخرى. وجامايكا تعيد تأكيد ثقتها في مبدأ الأمن الجماعي، الذي يستند عليه دور مجلس الأمن.

ومن المهم أيضا أن تكون أعمال المجلس باعثة للثقة، وأن يكون هناك المزيد من الوضوح والشفافية في أساليب عمله. ونعتقد أن مجلس الأمن، شأنه شأن أي هيئة دولية أخرى، ينبغي أن تجرى له عملية إصلاح ديمقراطي إذا أريد له أن يواجه بفعالية التحديات الجديدة في عالم دائم التغير.

وإننا مستعدون للعمل كشركاء متساوين مع بقية المجتمع الدولي لتعزيز قدرة مجلس الأمن على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسلم والأمن. ولهذا فإن حكومتي قدمت ترشيحا لمقعد غير دائم في المجلس لفترة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

وتولي حكومتي الأهمية لحقيقة أن المحكمة الدولية الجنائية التي طال انتظارها، والتي وصفها الأمين العام

الأهمية المركزية للأمم المتحدة، ألا وهي المبادرات المتعلقة بمجالات السلام والأمن، والتعاون الإنمائي، والتنمية الاجتماعية، والشؤون الإنسانية.

نعتبر أن من الضروري أن يدعم أعضاء الأمم المتحدة الجهود التي يبذلها الأمين العام في تنفيذ برنامج العمل هذا. وينبغي توسيع نطاق هذا الدعم ليس عن طريق تأييد مجموعة الأنشطة الجارية وفاء بالمهام الموكولة إلينا فحسب، بل وأيضا عن طريق الالتزام المنتظم بتقديم الموارد من أجل تنفيذها.

إن وجودنا هنا اعتراف بعالمية العديد من المشاكل التي نواجهها، وعضويتنا في هذه المنظمة دليل على اقتناعنا بأن هذه المشاكل تحل على أفضل وجه عن طريق القيام بعمل جماعي. وينبغي أن يفضي بنا هذا إلى إعادة تأكيد دعمنا لروح التعددية، واحترامنا لعملياتها عن طريق سداد اشتراكاتنا المقررة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في الوقت المحدد ومن دون شروط مسبقة.

لقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة زيادة مقلقة في عدد الصراعات داخل الدول وفيما بينها. فالسلام المستقر الذي توقعناه في نهاية الحرب الباردة بات سرايا. وبدلا من ذلك، نشهد أعمالا تتصف بالرغبة والعداء فيما تبذل جهود لحل النزاعات الإقليمية الجارية. ونقف متفرجين بينما الكراهية والحقد يقسمان المجتمعات المحلية ويؤججان نيران الصراعات عبر القارات. ونشعر بالقلق إزاء أنه على الرغم من تدخل الأمين العام ومبعوثيه وأعضاء الأمم المتحدة، لم يحرز حتى الآن تقدم حقيقي نحو إحلال السلام في عدد من النزاعات التي طال أمدها.

إننا نشاطر المجتمع الدولي القلق من أن علمية السلام في الشرق الأوسط قد توقفت، ونشعر بخيبة الأمل من عدم إحراز تقدم ملموس في مشكلة قبرص المستمرة منذ أمد بعيد. ولا يزال القتال مستمرا بلا هوادة في أفغانستان، ولا تزال الحروب مستعرة في السودان وأنغولا، وقد تصاعد العنف في كوسوفو. وبرزت تعقيدات جديدة لتزيد من عدم الاستقرار والصراع في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا.

وهذه الصراعات التي استعصت على الحل تمزق النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، فتتسبب في تدمير ومعاناة إنسانية لا توصف لضحايا

تكفل التوزيع العادل للمكاسب العائدة من النمو الاقتصادي والتنمية على جميع قطاعات المجتمع.

وهذا التحدي المتمثل في الحكم الرشيد يتطلب بنية أساسية دستورية تُشجع الشفافية والخضوع للمساءلة في الإدارة العامة، وتكفل التطبيق الفعال للسياسات المالية والنقدية، وتحمي نزاهة أجهزة القضاء وإنفاذ القانون.

ومن العناصر ذات الأهمية البالغة لتحولنا الاقتصادي والاجتماعي، تنمية مواردنا البشرية. وجامايكا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون التنمية البشرية المستدامة. والواقع أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أكدت، في إعلان مونتيفغو باي المعتمد في عام ١٩٩٧، على الأهمية المحورية للموارد البشرية في عملية التنمية.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي ملتزم التزاما راسخا، أولا، بالاعتناء بتنمية قدرات جميع الأفراد دون تمييز بين الجنسين؛ وثانيا، بتنمية ثقافة العمل التجاري؛ وثالثا، بالبحث والتنمية كوسيلة للحياة ووسيلة لتحسين الإنتاج؛ وأخيرا، بتحسين القدرة التنافسية للصناعات التي تقوم على أساسها اقتصاداتنا. ونتطلع إلى المجتمع الدولي ليدعم هذه التطلعات.

وفي هذا الصدد، ترحب جامايكا بالمبادرات التي اقترحتها الأمين العام لتعزيز الإطار الدولي للتنمية البشرية. ونوافق على أنه سيكون من المفيد عقد حلقات دراسية عالمية وإقليمية لاستكشاف السبل الكفيلة بإحراز التقدم في تنمية الموارد البشرية، وبناء المؤسسات استعدادا لجمعية الألفية التي ستعقد في سنة ٢٠٠٠.

إن مسألة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لها أهمية خاصة بالنسبة لجامايكا. إنها تدل على بقاء مجموعة من الدول الجزرية التي ترتبط قدرة اقتصاداتها على البقاء وتطلعاتها الإنمائية ارتباطا وثيقا بقدرة تحمل النظام الإيكولوجي الهش الذي تعيش فيه هذه الأمم. إنني أتكلم عن الجزر الضعيفة إيكولوجيا والدول الساحلية المنخفضة في منطقة البحر الكاريبي، التي تتعرض باستمرار إلى ضغوط تحويل الريف إلى حضر واستغلال الموارد، وإلى تلوث مياهاها الساحلية، وإلى خطر الكوارث الطبيعية. إن تهديد ارتفاع مستوى البحر يعرضنا للخطر كما نواجه تدمير الحيد البحري المرجاني.

بأنها الحلقة المفقودة في المنظومة القانونية الدولية، قد أنشئت الآن بموجب نظام أساسي تم الاتفاق عليه دوليا. وإننا نشيد بحكومة ترينيداد وتوباغو على اتخاذها زمام المبادرة بالدعوة إلى إنشاء المحكمة. وستوفر تلك المؤسسة إطارا للتعبير القانوني عن المعارضة الدولية للجرائم الفظيعة التي ترتكب ضد الإنسانية والتي لم تكن الأمم المتحدة تستطيع التصدي لها بفعالية.

سيحتفل المجتمع الدولي في هذه السنة بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعندما نحتفل بهذا المعلم الهام، ينبغي أن نؤكد التزامنا بالمثل العليا للتسامح والسلم والتفاهم بين جميع الشعوب. فلنظهر جميعنا الاحترام المتبادل من كل طرف لحق الطرف الآخر في تقرير المصير، بما في ذلك حق كل طرف في اختيار مساره الخاص لتحقيق الأهداف الوطنية، والحق في التنمية المستدامة.

ما من شك في أن السلم والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن يصح بنفس القدر أنه حيثما كان هناك حرمان اقتصادي واجتماعي، لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي.

لذلك تؤيد جامايكا بقوة حق التنمية باعتباره جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وتؤكد على أهمية الإسهام الذي يقدمه إرساء هذا الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في وضع استراتيجية لتنفيذ وتعزيز الحق في التنمية.

وسنظل نتطلع إلى منظومة الأمم المتحدة لدعم جدول أعمالنا الإنمائي، الذي يذهب إلى أبعد من الجهد الرامي إلى إتاحة العادلة للوصول إلى الأسواق الدولية وكفالة نصيب عادل ومنصف من الرخاء الدولي.

من الأمور الأساسية لتحسين رفاهية شعبنا وجوب اتخاذ تدابير لتخفيف حدة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف، وتعزيز الحماية البيئية والتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى تعزيز إطارنا المؤسسي لبناء القدرة، وبخاصة إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

هذه هي رؤيتنا للتنمية التي يكون محورها الإنسان، ونحن ندرك الحاجة، إذا أردنا أن نجعل هذه الرؤية حقيقة، إلى الاستمرار في وضع وتنفيذ سياسات عامة

النامية انخفض من ٦٤ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٢٢ في المائة في ١٩٩٦.

وإذ يستحوذ علينا عبء دفعات خدمة الديون الثقيل الذي يجب الوفاء به، نواجه ظروفًا غير سارة خاصة بالتدفقات العكسية الصافية من الجنوب إلى الشمال في وقت يُحتاج فيه إلى موارد إضافية لمواجهة التحديات التي تصاحب عملية العولمة.

وهذه الاتجاهات يجب عكسها إذا ما كان للبلدان النامية أن تتاح لها فرصة منصفة لتحقيق تنمية هادفة؛ لأن نجاح العملية الإنمائية يعتمد على إتاحة التمويل الخارجي، وتدفقات الموارد التمييزية تضطلع بدور كبير في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتنمية البنية الأساسية وبناء القدرة، التي تعد شروطًا مسبقة للمشاركة الفعالة في عملية العولمة.

وجامايكا تعتبر أن الوقت قد حان لكي نتناول هذه المسائل في حوار جاد. وهناك حاجة ماسة إلى تحديد الطرق التي يمكن بها زيادة التمويل الإنمائي من الاقتصادات الصناعية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول سواء لمشاريع القطاع العام أو مشاريع القطاع الخاص. ويجب أن نستكشف تدابير لتخفيف وطأة الدين الخارجي الذي على البلدان النامية، بما في ذلك إلغاء الدين. وينبغي أن نسعى إلى إجراء حوار بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة لنضمن زيادة في تدفق التمويل التسهيلي في دعم الإصلاحات الاقتصادية، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك، نتشاطر النداء من أجل الإسراع بعقد مؤتمر معني بالتمويل من أجل التنمية في وقت مبكر. والمسائل الحاسمة التي نرغب في أن نراها تناقش في ذلك الاجتماع هي الاستراتيجيات من أجل تعبئة الموارد الوطنية للتنمية؛ وتعبئة التدفقات المالية الدولية الخاصة؛ والتعاون المالي الدولي من أجل التنمية، وتخفيف الديون؛ وتيسير التجارة من أجل التنمية.

إلى جانب هذا المؤتمر المقترح، تدرك حكومة بلدي أن هناك حاجة إلى تبادل مستمر بين الشمال والجنوب. فبينما انقضت أيام الانقسام الأيديولوجي والاستقطاب السياسي، لا يزال نواجه تحدي الفارق بين الشمال والجنوب في التنمية وفي الفرص. إننا نحتاج إلى زيادة

إن الخطر الذي تفرضه الكوارث الطبيعية أظهره بوضوح مؤخرًا الإعصار جورج، الذي ألحق الدمار بأنحاء منطقة البحر الكاريبي، مسببًا خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات في أنتيغوا وبربودا، وكوبا، ودومينيكا، والجمهورية الدومينيكية، وهائتي وسانت كيتس ونيفيس. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنناشد المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة والدعم للإنسانيين السخيين العاجلين لتعمير الدول الكاريبية الشقيقة لنا. وجامايكا ترحب بالجهد الذي تبذله الآن الأمم المتحدة لوضع أرقام قياسية للضعف الإيكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وسترقب عن كثب نتيجة هذا العمل.

إن نجاح مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية ستعتمد على التفاوض بشأن اتفاقات موثوقة بين ذوي المصالح الوطنية وعلى عقد شراكات فعالة مع البلدان المانحة. ولذلك، تتطلع جامايكا إلى عقد الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ١٩٩٩، التي توفر فرصة لتقديم حقيقي يحرز عن طريق الالتزام بتقديم موارد مالية. وما نحتاج إليه الآن هو برنامج متابعة موجه نحو العمل لنقل اقتصاداتنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن جامايكا مناصر قوي للتعددية وتعتقد أن التدابير المتاحة في الإطار المتعدد الأطراف ينبغي أن تستخدم لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة بشكل كبير من عملية العولمة. ونحن نلاحظ أنه بينما تحمل هذه العملية بشائر كثيرة بالنمو والازدهار، فإنها أيضًا تفرض تحديات خطيرة على البلدان النامية، التي يجري الآن تهميش العديد منها. والحقيقة أن عملية العولمة تبرز أنماطًا للتنمية غير متكافئة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومن الواضح جدًا بالفعل أنه لا توجد عولمة للفوائد.

إن محنة البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية التي تؤثر حاليًا على الاقتصاد العالمي تبدو أكثر شدة عندما نضع في الاعتبار الانخفاض في التدفقات المالية التمييزية من المجتمع المانح الذي شهدناه في السنوات الأخيرة. إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تمثل اليوم في المتوسط سوى ٠,٢٢ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو؛ وهذا بعيد تمامًا عن هدف الـ ٠,٧ في المائة الذي وضع في ١٩٧٢. ونصيب المساعدة الإنمائية الرسمية في تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان

ونؤيد اعتماد نهج متعدد الأطراف باعتباره أنجع الأساليب لإزالة هذا التهديد الذي يعرض أمن المجتمع الدولي للخطر.

إن دول منطقة البحر الكاريبي تعتبر المحيطات رمزا للتراث المشترك للإنسانية، وينبغي أن يُدار هذا المورد الحيوي بطريقة مسؤولة لضمان استمرار استخدامه للأجيال الحاضرة والمستقبلية كما أن حكومات دول البحر الكاريبي تلتزم بحماية البحر الكاريبي باعتباره إرثا مشتركا. وقد اتخذنا مؤخرا قرارا بوضع وتنفيذ برنامج شامل لإدارة المنطقة الساحلية بحلول عام ٢٠٠٠. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الخطر الذي تتعرض له البيئة البحرية الهشة، بسبب الشحن الاعتيادي للنفايات النووية والخطيرة عبر البحر الكاريبي.

تشيد جامايكا بحكومة البرتغال لمبادرتها الخاصة بإنشاء لجنة عالمية مستقلة للمحيطات يعمل فيها أحد أبناء جامايكا البارزين. وكجزء من اعترافنا بالسنة الدولية للمحيطات، أنشأت حكومة جامايكا مجلسا وطنيا للمحيطات ولإدارة المنطقة الساحلية وذلك لتعزيز التنمية المستدامة لمواردنا البحرية واستخدامها.

والسلطة الدولية لقاع البحار، ومقرها كينغستون، تواصل التقدم في عملية التفاوض حول وضع مدونة للتعددين. ونأمل أن تنتهي هذه المفاوضات في وقت مبكر حتى يمكن، بشكل حازم وضع نظام دقيق للموارد في قاع البحار. وندعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة على نحو أكثر نشاطا في هذه المفاوضات حتى نضمن أن تحمي هذه المدونة المعدة إعدادا حسنا مصالح جميع البلدان. ونحث الدول الأعضاء على أن تدعم عملية السلطة الدولية لقاع البحار عن طريق الالتزام بتخصيص الموارد لها.

لم يغيب عن ذهننا أن العديد من المتكلمين السابقين أشاروا إلى ضرورة تعزيز السلم الدولي والأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وبينما نمضي صوب نهاية هذه الحقبة من تاريخنا ينبغي أن نضاعف جهودنا لنضمن عدم مواجهة بزوغ ألفية جديدة مثقلة بقضايا لم تحل تعرقل تطور مجتمع الأمم وتقوض رفاه شعوبنا.

من الواضح أن مصلحتنا الفردية والجماعية تقتضي منا أن نشارك مشاركة كاملة في عملية التنمية والسلام، لأن

تعزيز التعاون بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي لتحديد الطرق التي يمكن بها تحقيق تعاون أوسع بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار والدين والتنمية.

ونحن نعتبر أن الشروع في عملية حوار بشأن هذه المسائل يمكن أن يبدأها فريق تمثيلي للاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية بالتشاور مع البلدان الصناعية الكبرى. ونعتقد أن عملية الحوار هذه ستمهد الطريق لإطار أوسع للتعاون العملي في مجالات تهم الشمال والجنوب كليهما.

إن جامايكا تتولي - بارتياح كبير - رئاسة مجموعة الدول النامية الخمس عشرة، ونحن نتطلع إلى استضافة الاجتماع الوزاري التاسع في جامايكا في شباط/فبراير من العام القادم. وجامايكا، خلال رئاستها، ستسعى إلى ضمان أن تقوم البلدان النامية بدور أكثر نشاطا في صياغة الاقتصاد الدولي للنهوض بتوازن ومساواة أكبر.

لا تزال حكومة بلدي تشعر بقلق عميق إزاء الاتجار غير المشروع بالمخدرات المتسع دوما، الذي لا يعد خطرا على المجتمع المدني فحسب، وإنما يقوض أيضا القدرة الاقتصادية لبلداننا. إن الطلب والعرض غير العاديين على المخدرات بسبب الربح المتأتي من هذه التجارة نتج عنهما تشكيك شبكات عبر وطنية، تتضمن عمليات غسيل أموال بالغة التعقّد.

وما يبعث على قلقنا أكثر من ذلك الصلة الراسخة القائمة حاليا بين الاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة. إن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة قد زادت من حدة دورتي الجريمة والعنف في مجتمعاتنا.

والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عُقدت في أوائل هذا العام بشأن مشكلة المخدرات التي تسود العالم، أبرزت الحاجة إلى تعزيز التعاون على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية في مكافحة الأنشطة غير المشروعة في ميدان المخدرات. وينبغي لهذه المبادرات أن تتناول في آن واحد المشكلة المرتبطة بالأسلحة الصغيرة. لذلك تناشد جامايكا المجتمع الدولي دعم هذه الجهود دعما كاملا.

تشارك جامايكا في إدانة أعمال الإرهاب التي ارتكبت في دار السلام وفي نيروبي في آب/أغسطس

وعلى إثر حل الوزارة المعيّنة انتخبت الجمعية الوطنية مجلس وزراء جديد، لمدة محددة. وتنازل جلالة الملك، طوعا، على دوره كرئيس للحكومة، ونجح كذلك في إقناع الجمعية الوطنية باستحداث آلية لتحية الملك الجالس على العرش من خلال تصويت دوري على الثقة فيه. إن هذه التغييرات الجارية قد عززت كذلك سيادة القانون، وزادت من مساهمة الشعب المباشرة في التنمية وفي أمور الحكم.

وبينما نقف على عتبة ألفية جديدة من الحضارة البشرية، يجب ألا يفوت جيلنا من القادة ومن راسمي السياسة اغتنام الفرص التي لم يسبق لها مثيل. إن الماضي ملك لنا، ولكن المستقبل أيضا ملك لنا. وحتى، بينما نجتاز اللحظات الأخيرة التي تحدد ملامح القرن العشرين، علينا دور حاسم نؤديه في تشكيل بداية السنوات الألف القادمة. ولا يمكن أن نقوض دورنا. ويجب عدم السماح للمصالح الضيقة وللخلافات أن تثبينا عن الإرث الأكبر الذي يجب أن نورثه لذريتنا.

أعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى جميع التحديات التي تكاثرت في السنوات الحديثة العهد، باعتبارها تذكيرا أخيرا بوجوه الضعف المتزايدة في المجتمع الإنساني. وهناك الأزمة الآسيوية، التي تهدد الآن بإحداث انكماش اقتصادي عالمي، وبدأت فعلا تقوّض الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبعض الأمم. وأمور البيئة مضطربة اضطرابا خطيرا في أجزاء كثيرة من العالم، مسببة إزهاقا للأرواح ودمارا للممتلكات في أغنى البلدان وأفقرها على حد سواء. وتماثما كما أن التجارة، والتكنولوجيا، وحقيقة الترابط، تجبرنا على العيش جنبا إلى جنب في عالم ينكمش الحيّز فيه، وتتقلص الموارد الطبيعية، نجد أنفسنا ممزقين بفعل التعصب الأعمى، وعدم التسامح، والحق. والإرهاب يتزايد، وأطفالنا تغويهم المخدرات والإجرام، وحتى أغنى الأمم بيننا تعاني صعوبة في تحمل التكلفة المتزايدة للعدد المتنامي من نزلاء السجون. ثم أن هناك شبح التقتيل الشامل بفعل الأسلحة النووية، وهو شبح لا يزال يقض مضاجعنا. فإذا لم ننظر إلى مستقبلنا، ونتحكم في القوى العاتية للعلومة بمزيد من الروحانية ومن الاهتمام الاجتماعي، فإنني أخشى أن القرية العالمية لن تحقق كثيرا من حالة السرور والرضى التي نتطلع إليها جميعا، وهي حالة ما برح التغلب عليها يستعصي علينا.

سمة القرية العالمية في المستقبل ستقررهما في نهاية المطاف، نوعية المدخلات التي نستثمرها اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي، وزير الشؤون الخارجية في بوتان، معالي السيد جيغمي يوسر ثينلي، وأدعوه الآن إلى الإدلاء ببيانه.

السيد ثينلي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بسرور بالغ أهنتكم سيادة الرئيس لانتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التي تكتسي أهمية خاصة لأننا نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي دورة هامة أيضا بسبب آخر لا يرفع كثيرا من معنوياتنا. فخلال هذه الدورة يواجه المجتمع الدولي تحديات خطيرة وتقع عليه ضغوط صعبة لتوخي الحكمة الجماعية في تناول التطورات والاتجاهات المقلقة. وبما أنكم تديرون مداولاتنا بشأن هذه المواضيع، فإنني أتمنى لكم التوفيق وأود أن أعرب لكم عن تأييد وفدي الكامل. أود أيضا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين الذين أشادوا بحق بالعمل الممتاز الذي قام به سلفكم السيد هينادي أودوفينكو.

ذكر الأمين العام في خطابه أمام مؤتمر القمة الأخير لحركة عدم الانحياز أن:

"حقوق الإنسان ليست مجرد مسألة حرية مدنية وسياسية، فحرية الاختيار الحقيقية تتطلب التحرر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضا".

ومنذ بداية عملية التنمية، وبغية ضمان هذه التحرر استرشدت بوتان بفلسفة تقوم على تحقيق توازن منسجم بين الازدهار المادي والروحي. ونعتقد أن هذا هو السبيل لتحقيق هدفنا في السعادة الوطنية الغامرة.

يسرني أن أخبركم أن عرش مملكة بوتان كان دائما حجر الأساس في التغييرات الكثيرة في بلدنا، والتي أدت إلى منح المزيد من السلطة للشعب. فمنذ ثلاثة أشهر فقط قام ملكنا، من خلال مجلس النواب بإدخال تغييرات كبيرة في حكم البلاد. هذه التغييرات هي إضافة إلى عملية إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات المشاركة في صنع القرار على مستوى المقاطعات وعلى مستوى عامة الشعب.



هذا الاتجاه، ومن حقن حيوية جديدة في التعاون الدولي من أجل التنمية، في صالح إيجاد ازدهار مستدام يتقاسمه البشر.

إن إعادة تنشيط وإصلاح منظمنا كان هو البند الملحوظ الوارد في الدورات الحديثة العهد للجمعية العامة. ونحن نتفق جميعا على الحاجة إلى إدخال تغييرات كبيرة، إذا أريد أن تواجه الأمم المتحدة بفعالية التحديات الجارية والناشئة في القرن الحادي والعشرين. وبينما نواصل تقييم ما سيكون، على المدى الطويل، من آثار لاقتراح الأمين العام الوارد في تقريره، ينبغي أن يظل عالقا في أذهاننا احتياجات وتطلعات البلدان الصغيرة والنامية التي تشكل الغالبية العظمى لعضوية الأمم المتحدة.

ينبغي أن تركز الجهود أيضا على مزيد من تعزيز دور المنظمة وقدرتها في النهوض بالتنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالترتيبات التعاونية بين الوكالات، التي نشعر أنها قد أدت فعلا إلى تحسين التنسيق وفعالية التكاليف في وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية. وإذ أقول ذلك، أود أن أسجل العرفان العميق من جانب شعب بوتان للدور والإسهامات الحيوية، من جانب مختلف وكالات الأمم المتحدة، في جهود بلدنا الإنمائية. إن هذه الوكالات كثيرا ما تؤدي دورا قياديا وتنسيقيا في قطاعات من برامجنا الإنمائية الوطنية كالصحة، والتعليم، والبنيات الأساسية. وهي، في الواقع، وجه الأمم المتحدة بوصفها الدافع الأول على تحقيق التنمية، الذي تقدره وتعتز به إلى أقصى حد الجماهير في كثير من بلداننا.

إن اختلافات في الرؤية قد منعتنا من التوصل إلى اتفاق مفيد بشأن القضايا الموضوعية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. فهناك ٦٥ اجتماعا طويلا عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، حول مسألة توسيع مجلس الأمن وإصلاحه، لم تثمر عن نتائج تذكر، ولا تزال الاقتراحات الملموسة بعيدة المنال.

إن بلدي يساند بقوة مركز حركة عدم الانحياز في هذا الموضوع، على نحو ما كررته الوثيقة الختامية لاجتماع قمته الثانية عشرة، التي انعقدت بجنوب أفريقيا، في وقت سابق من هذا الشهر. وترى بوتان أن الأعضاء الدائمين الحاليين عليهم التزام لأن يكونوا أكثر استجابة للنداءات التي تدعو إلى إدخال إصلاحات متعددة

إن الإرهاب، في جميع مظاهره، ليس له مبرر، بصرف النظر عن القضية التي يحاول الدفاع عنها. ويجب إدانته بأقوى العبارات. إن الذين يستعملون الإرهاب أو التهديد بالإرهاب إنما يستهدفون أناسا أبرياء. وأهدافهم واضحة: فهي إيجاد بيئة من الخوف إذا لم تتحقق أهدافهم. وتلك الجرائم البشعة ضد الإنسانية لا يجب أن تمر دون عقاب. إن أصوات الذين يعيشون في خوف دائم من تجاهل وانتهاك أقدس الحقوق الإنسانية - ألا وهو الحق في العيش بلا خوف والحق في الحياة نفسها - لا يمكن تجاهلها بعد اليوم. ولذا هناك أهمية كبيرة بعقد اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب، وتنفيذها بطريقة فعالة.

إن التجارب النووية التي حدثت مؤخرا في جنوب آسيا قد أثارت كثيرا من القلق. بيد أنه مما يشجعنا ما تتخذه الأطراف المعنية من خطوات إيجابية لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي. وبوتان، بوصفها بلدا صغيرا محبا للسلام، طالما أدان التسليح النووي، ونادى بالإدانة الكاملة والشاملة لجميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ووفدنا يحث جميع المشاركين في عملية نزع السلاح على القيام بتقييم أكثر واقعية للترتيب العالمي القائم بشأن الأمن، الذي يشوبه، في اعتقادنا، ضعف دفين يتمثل في استهواء جميع الدول إلى الانضمام إلى ناد قاصر على أعضائه. فإذا لم يكن هناك عملية عاجلة نحو نزع السلاح النووي الكامل والشامل، تتجاوز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتجاوز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجب على العالم أن يكون مستعدا لمواجهة احتمال قيام ناد نووي سوف يفقد طابعه الاقتصادي.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس السيد كاستوك (ألمانيا)

إن الترابط النشط، وليس السلبي، هو الشرط الأول لإحراز أي تقدم بشري في المستقبل. ومن الواضح أن الازدهار في جزء واحد من القرية العالمية لا يمكن أن يستدام، عندما يسود الفقر الجزء الآخر. ومع ذلك فهناك تفاوت مفرط في المستويات، لا يزال يتزايد، بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وبينما هناك قسم، من المجتمع البشري غارق في تدمير مفرط وباد للعيان، في مجال الاستهلاك، يعاني القسم الآخر آفة الفقر والتعرض للأضرار. وإزاء هذه الخلفية من المؤسف أن يلاحظ أن انكماش المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال مدعاة لقلق شديد. لا بد من استحداث الإرادة السياسية اللازمة لعكس

وأخيرا أجدد التأييد الراسخ لبلدي الكامبيرون، للعمل الذي يضطلع به الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على رأس الأمانة العامة لمنظمتنا منذ انتخابه. فهو يدير بحزم وفعالية عملية إصلاح الأمم المتحدة بما يتحلى به من تقدير ومرونة وواقعية، بحيث تصبح قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها.

وقد أصبح من الضروري في وقت العولمة والسرعة الفائقة في مجال المعلومات، بل ومن الأكثر إلحاحا من أي وقت مضى أن تحتل التنمية وكرامة الإنسان قمة اهتماماتنا. كما يجب أن نسلم بأن التقدم التكنولوجي الهائل في نهاية هذا القرن يبرر الآمال الكبار في غد أفضل.

إن منظمتنا إذ تعمل من أجل كفالة الحق في التنمية لأجيال الحاضر والمستقبل، وإذ تخطط لمسارات جديدة وأكثر أمنا في سعيها من أجل السلام، وتراقب الأمن الدولي بفعالية تزيد عما مضى، فإنها في هذه الفترة الحاسمة من التاريخ تساعد على تخفيف آلام البشرية في بيئة دولية يتزايد تعقدها كما يزداد التفاوت فيها وإثارة القلق.

وفي هذا السياق تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة مزيدا من الذبوع والاهتمام لأنها تصادف ذكرى خمسينيتين: الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والثانية لبدء عمليات حفظ السلام. وهذان الحدثان سيسكلان أساس ملاحظاتي.

فضيما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تظل الكلمات الأولى من الديباجة، بعد ٥٠ عاما، بارزة الأهمية، فهي تقول:

"لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

فحقوق الإنسان، أولا وأخيرا، مسألة كرامة: كرامة لكل إنسان؛ كرامة للبشرية بأسرها. ونحن نؤمن أن هذا السعي لتوفير الكرامة، الذي يعتبر شرطا للسلام والعدل والحرية في العالم، هو المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي لجميع الأنشطة والأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان أن تهدف إليه.

النواحي على المجلس. وينبغي جعل المجلس أكثر فعالية وشفافية من خلال تحقيق الديمقراطية فيه، وتوسيع نطاق عضويته، سواء في الفئة الدائمة أو الفئة غير الدائمة. إن الأعضاء الدائمين الجدد يجب أن يضموا البلدان التي لديها المقدرة على تقاسم المسؤوليات الدولية الكبرى، وأن تكون انعكاسا للتمثيل الجغرافي العادل. ونعتقد أن اليابان، التي سوف تزيد حصتها من الميزانية العادية للأمم المتحدة عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، والهند، بوصفها بلدا ناميا يمثل سدس الجنس البشري، هما بلدان يستحقان عضوية دائمة في مجلس الأمن. ونظلم مقتنعين بأن وجود بلدان نامية أمر جوهري خصوصا لأنها هدف معظم أعمال المجلس.

وقبل أن أختم كلمتي يود وفدي أن يعرب عن حزنه الشديد على إزهاق أرواح بشرية وتدمير ممتلكات وبنيات أساسية، نتيجة لأسوأ الفيضانات التي ابتليت بها بنغلاديش حتى الآن. وبينما يناضل شعب بنغلاديش ضد هذا العمل القاسي من الطبيعة فإن شعب بوتان يقف إلى جانبه وقفة الرجل الواحد، وقدم له بعض المساعدة. وبنغلاديش، بوصفها أحد البلدان الأقل نموا، لا تملك الموارد للتخفيف من معاناة شعبها، ووضع نفسها على طريق الانتعاش والتطبيع. فنأمل أن يستجيب المجتمع الدولي، بسرعة وسخاء، لنداء رئيس وزراء بنغلاديش وحكومتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية الكامبيرون، معالي السيد أوغسطين كوندتسو كوميني وأعطيه الكلمة.

السيد كوندتسو كوميني (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر باسم وفدي عن أخلص وأصدق التهئة للسيد أوبرتي لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وانتخابه إنما هو تقدير لبلده أوروبا وغواي، البلد الذي تشاطره الكامبيرون الكثير من المثل المشتركة. وهذا أيضا دليل على ثقتنا في صفاته كدبلوماسي ومحام مشهور. فليكن مطمئنا لكامل تعاون وفد الكامبيرون معه في اضطلاع به عمله الهام بنجاح.

وأشيد كذلك بحرارة بسلفه السيد هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا السابق الذي أدار بفعالية وكفاءة المهمة الحساسة والرفيعة القدر التي عهدت بها إليه.

الدولي لم يؤت للآن ثماره بطريقة يعول عليها ومستمرة ويمكن التنبؤ بها وفعالة.

أما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تساعد في غير أفريقيا على توفير مستويات المعيشة اللائقة فإنها في أفريقيا تتضاءل بشكل كبير. ورغم البيئة القضائية المؤاتية بشكل متزايد التي توفرها أفريقيا، يبدو أن المستثمرين يفقدون اهتمامهم بالمنطقة. ويسوء عبء الديون. ولا تجد منتجائنا سبيلا ميسرا إلى الأسواق العالمية، ولا هي تسوم وفقا لقيمتها الفعلية.

وواضح أن تهميش أفريقيا أمر محتوم فيما يبدو، ما لم تقدم روح التضامن الحقيقي على وجه السرعة حلولاً فعلية طويلة الأجل. وقد حان الوقت الآن لأن تترجم مختلف المبادرات وخطط العمل وسائر البرامج التي تعتمد لخير أفريقيا إلى واقع. وعلى المجتمع الدولي، وهو يركز إلى الجهود التي تبذلها شعوب أفريقيا، أن يزيد مساعده لتلك القارة حتى يتمكن الأفريقيون أنفسهم من إحراز التقدم الذي لا غنى عنه لتنمية إمكاناتهم. وبهذه الطريقة تصبح البلدان الأفريقية قادرة على أن تنجح في اندماجها في الشبكات الاقتصادية العالمية وأن تحقق التنمية التي تصبوا إليها بحق، رغم العوائق الجغرافية والتاريخية المعروفة. وسوف تعود تلك التنمية حتماً بالخير على البشرية جمعاء.

وهذا التضامن يجب أن يتجلى بالتحديد من خلال إعادة النظر في ديون البلدان الإفريقية - بل الواقع من خلال إلغائها. ويجدر التذكير هنا بأن القرارات المتخذة في الماضي بإلغاء الديون، سمحت لبلدان تمر بحالات صعبة وخطيرة من اكتشاف طريقها للعودة إلى الرخاء الاقتصادي والديمقراطية والمزيد من الاستقرار السياسي.

وهكذا يبدو واضحاً أن الطريق ممهد للبلدان الغنية التي تعمل من أجل تعزيز الحرية وحقوق الإنسان. وعليها، وقد أشرف فجر الألفية الجديدة على البزوغ، أن تفكر ملياً في علاقاتها مع البلدان النامية التي تزداد فقراً بسبب أعباء مديونيتها الباهظة.

والتضامن بين الشمال والجنوب يجب أيضاً أن ينعكس في مفهوم جديد للمساعدة الإنمائية الرسمية. فهذه المساعدة لا غنى عنها من أجل إنشاء هيكل أساسي للتنمية في إطار القضاء على الفقر. ذلك أن التدفقات الخاصة التي توجه من خلال المنظمات غير

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين هو نداء حقيقي محمّل لنا وينبغي أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لإعادة تركيز نهجه إزاء مسائل حقوق الإنسان، ذلك النهج الذي يظل تبسيطاً للغاية. والواقع أننا كثيراً ما ننسى أن الحقوق المدنية والسياسية التي تشغل المجتمع الدولي إلى حد بعيد لا يمكن دعمها إلا بضمنان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً. وتذكرنا التجارب الأخيرة في عمليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، على هشاشتها ذاتها، بعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وبالعالمية هذه الحقوق وترباطها.

ومن قبيل إعادة صياغة العبارات التي وردت على لسان رئيس دولة الكاميرون، فخامة السيد بول بيا، والتي ألقاها أمام مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما نقول: ما هي الكرامة التي يتمتع بها الجائع؟ ولذا يجب أن يولي المجتمع الدولي أولوية متساوية لتعزيز الحق في حد أدنى من مستوى المعيشة.

وفي العالم الذي تتجه فيه عولمة التجارة، إلى جعل الإنسان بدلاً من أن يكون شغلها الشاغل مجرد أداة للمضاربة والتلاعب في الأسواق وأداة لعقد الصفقات التي تدر أكبر الأرباح، فتزيد الغني غنى وتهبط بالفقير إلى برائن الحرمان، فإن البيئة الاجتماعية ذاتها هي سبب التوتر والنزاع. وهذا هو الذي يدعونا إلى تهنئة الأمين العام على تقريره (A/52/871) المقدم إلى مجلس الأمن بوصفه الوثيقة S/1998/318 بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ومن المناسب في هذا السياق أن المجتمع الدولي اختار في سعيه إلى ترسيخ ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان والحرية الأساسية، أن يكون الموضوع الرئيسي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين هو "كفالة حقوق الإنسان للجميع".

وقد أصبح الفقر اليوم أخطر تهديد لكرامة الإنسان. وينطبق هذا بوجه خاص على أفريقيا التي هي أقل المناطق تقدماً وأشدّها تأثراً بالأزمة الاقتصادية. ورغم الإصلاحات التي أجريت بتكلفة اجتماعية باهظة من أجل تعزيز صلاح الحكم والديمقراطية وتحرير الاقتصادات تظل تلبية الاحتياجات الأساسية بالنسبة للكثيرين ترفاً في تلك القارة. وسواء أكنّا نتحدث عن الحصول على مياه الشرب أو الرعاية الصحية الأولية أو التعليم، أم عن النقل أو الهياكل الأساسية الأخرى للاتصالات فإن التعاون

الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تمارس أنشطتها بحرية في جميع أنحاء البلد، شأنها شأن العديد من المنظمات غير الحكومية ومجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان التي خرجت الى الوجود.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في العالم منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والجهود التي مازال يتعين القيام بها في هذا المجال، ما من شك في أن تعزيز واحترام حقوق الإنسان عملية مستمرة وصعبة. وبالتالي يجب أن تظل اليقظة شعارنا، ويجب ألا يتوانى الكفاح من أجل حقوق الإنسان في أي منطقة من مناطق العالم.

وعلى الأمم المتحدة أن تظل الضامن لمتعة كل شعوب العالم تمتعا تاما بحقوق الإنسان. ولبلوغ هذه الغاية لا بد من تكييف نص وروح الإعلان العالمي شيئا فشيئا ليتواءم مع تغير العادات ومع تطور العلم والتكنولوجيا. كما ينبغي للهيئات التي تترفع عن تضارب الإيديولوجيات والمصالح أن تسهر على احترامه، بما في ذلك من خلال نظام للمحاكم الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالذكرى الخمسين لعمليات حفظ السلام، نود أن نشيد بالعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة التي جعلت وجودها ملموسا دائما في أي مكان تعرض فيه السلام للتهديد. وبفضل أصحاب "الخوذ الزرق" أصبحت الأمم المتحدة متواجدة في كل بؤرة من بؤر الاضطراب في العالم، لحفظ السلام.

وصحيح أننا نسمع أصواتا هنا وهناك تشجب تباطؤهم وترددهم، وتقاسمهم في بعض الأحيان. بل إن وجود قوة أو بعثة للأمم المتحدة لم يكن في بعض الأحيان حائلا دون ارتكاب مجازر واسعة النطاق أو جرائم ضد الإنسانية، انتهاكا لأبسط قواعد القانون الإنساني. وهذا القصور في إجراءات منظمتنا إنما يذكرنا في الوقت المناسب بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل إلا في حدود الوسائل التي تضعها الدول الأعضاء تحت تصرفها. وعلى هذه الدول إذن أن تمدّها بالموارد اللازمة لتمكينها من أن تستجيب استجابة تامة للمهمة التي كلفتها بها شعوب الأمم المتحدة.

وبرغم هذه الحدود، يجب علينا أن نعترف، وبروح إيجابية، بأن العديد من عمليات حفظ السلام وغيرها من الإجراءات التي اتخذها الأمين العام مكنت، على مر

الحكومية، لا يمكن أن تتولى هذا الدور وحدها. وفضلا عن ذلك، يجب أن يكون الهدف من التكيف الهيكلي تعزيز وتحسين قدرة البلدان المعسرة على الإدارة المستقلة ذاتيا؛ وإلا فسيكون معنى العولمة أن تصبح بعض البلدان أكثر غنى بينما يزداد البعض الآخر فقرا على فقر. وهذا من شأنه جعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عديم الجدوى. وتعريض حق كل كائن بشري وكل الشعوب في الكرامة، بل وتعريض السلام في العالم لخطر شديد.

فالواقع، ما الذي تعنيه الحرية أو تقرير المصير - وما الذي تعنيه السيادة على وجه الخصوص - في نظر شعب يموت جوعا؟ وما الذي تعنيه الديمقراطية بالنسبة لشعب يعاني من سوء التغذية ولا يملك الوصول الى الرعاية الصحية الأساسية أو مياه الشرب أو التعليم الأساسي؟ وما نحتاجه إذن هو أن نجعل الإنسان محور التنمية. والكاميرون تسهم باستمرار في هذا المسعى النبيل.

والأنشطة البارزة التي أضطلعنا بها للاحتفال في بلدي بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تضمنت إعلام الشعب بحقوق الإنسان، وتوعية المجتمع بأكمله بقضايا حقوق الإنسان، من خلال الحملات الإعلامية والحلقات الدراسية والمؤتمرات وحملات الملصقات في طول البلاد وعرضها، وحتى في القرى؛ وإدخال تعليم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات؛ وإصدار طوابع بريد خاصة؛ والترويج بصفة خاصة لحقوق المرأة والطفل والمعوقين أو العجزة؛ وتخصيص جائزة لأفضل عمل بحثي في مجال حقوق الإنسان؛ وافتتاح رئيس الدولة ساحة عامة مكرسة لحقوق الإنسان.

إلا أن الكاميرون، وبغض النظر عن الاحتفال بهذه الذكرى، ما برحت منذ عقد من الزمان تحرز تقدما هاما في النهوض بحقوق الإنسان. وكان ذلك في أول الأمر عن طريق سلسلة من التدابير التشريعية والتنظيمية التي استهدفت، في جملة أمور، إلغاء الاستثناءات، واستعادة الحريات الفردية والجماعية، وإنهاء الرقابة على الصحف، وكفالة حماية أفضل لمصالح العمال والقطاعات الاجتماعية الضعيفة.

ومن خلال تنقيح الدستور ووضع نظام انتخابي تقدمي، رسخنا تقييدنا التام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضمننا مشاركة شعبنا الكاملة في اختيار البدائل السياسية. وفضلا عن ذلك، أنشأنا، في عام ١٩٩٠، اللجنة

البلد المسالم المحب للعدالة، يشجب بشدة هذه الأحداث المؤسفة التي تبين أننا بحاجة الى مضاعفة جهودنا للقضاء على هذا العنف الأعمى.

وهذا يعني أنه علينا أن نصمت للأسلحة وأن نمنع النزاعات، وفوق كل شيء، أن نهيب الظروف المناسبة لإرساء السلام الحقيقي.

وهذا لا يعني مجرد عدم وجود صراع مسلح، بل يعني العيش معا في وئام في مجتمع يحترم الحريات الفردية والجماعية ويشترك في بنائه معا المجتمع الدولي بأسره والدول كافة. وعلينا أن نبدأ بالاعتراف بالاختلافات وبقبولها بوصفهما مصدر إثراء ودينامية. وعلينا أن نمارس التسامح ونجري الحوار. ولا نحري الحوار بين مواطني الأمة الواحدة فحسب، بل أيضا بين الدول، لكي نبني مجتمعا أكثر أخوية وديمقراطية.

وهذا يعني بصفة خاصة أنه يتعين علينا أن نجنح الى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وعلى الدول أن تلجأ كلما اقتضى الأمر - الى محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي للأمم المتحدة والعنصر الأساسي لا في آلية تسوية النزاعات بالطرق السلمية فحسب، بل وداخل النظام العام الذي أنشأه الميثاق لحفظ السلام وللأمن الدولي.

وفي نهاية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، أصبح النداء ملحا لكي تبرهن الدول على أنها مستعدة نفسيا للجوء بشكل طبيعي الى محكمة العدل الدولية والى الهيئات السياسية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذا هو ما تقتنع به الكامبيرون، وكذلك الجمعية العامة، التي أكدت من جديد في الفقرة ٦ من القرار ٣٢٣٢ (د - ٢٩)

"أنه لا ينبغي أن يعتبر اللجوء الى التسوية القضائية للمنازعات القانونية، ولا سيما الإحالة الى محكمة العدل الدولية، عملا غير ودي فيما بين الدول".

ولهذا لجأت الكامبيرون الى محكمة العدل الدولية في لاهاي في نزاعها مع نيجيريا حول الحدود البرية والبحرية. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه نداء عاجلا الى المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم

السنين، من الحيلولة دون نشوب نزاعات كثيرة أو تفاقمها أو استمرارها.

وبفضل "الخوذ الزرق"، أنقذت ملايين الأرواح البشرية، وفي بعض الأحيان دفعت الأمم المتحدة ثمنا باهظا مقابل هذا الالتزام التام بقضية السلام. والحادثة المفجعة التي راح ضحيتها السيد أليون بلوندان بيبي وفريقه، الذين أود، تخليدا لذكراهم، أن أجدد الإعراب عن تحية إجلال مقدمة من شعب الكامبيرون، لهي مثال آخر، ومؤلم بصفة خاصة، يشهد على هذا الالتزام.

وبضمان سلامة الشعوب وإيصال المعونة الإنسانية واحترام اتفاقات وقف إطلاق النار، وبالاضطلاع بعدد متزايد من المهام الإدارية، يساعد أصحاب الخوذ الزرق على استعادة الثقة، وتفاذي وقوع خسائر في الأرواح وتفكك دول بعينها. وهذه الالتزامات والتضحيات تستحق منا كل التشجيع.

وينبغي أن توفر لنا الذكرى الخمسون لعمليات حفظ السلام فرصة للتفكير في المسائل المتصلة باستمراريتها، مثل مشاكل التمويل، وسلامة الأفراد المشتركين في هذه العمليات، وفعالية عمليات حفظ السلام، والقضايا المتعلقة بالأخلاقيات.

ففيما يتصل بهذه القضايا الأخيرة، تعتقد الكامبيرون أن الوقت قد حان لوضع مدونة للسلوك، حتى يظل المشاركون في عمليات حفظ السلام حماة لحقوق الإنسان في المقام الأول، ومستفيدين حقيقيين منها في الوقت ذاته. وفي ضوء المهام العديدة المتوقعة لهذه العمليات، قد يكون من الملائم استعراض مداها ونطاقها والطرائق المنظمة لها.

وحتى في هذه اللحظة التي نهني فيها الأمم المتحدة على ما أنجزته لصالح السلام، ما برحت الصراعات تزهد الأرواح وتشنت الأسر وتمزق المجتمعات، وتعرض للخطر مستقبل أجيال شابة في مختلف بقاع العالم. وتقارير مجلس الأمن والأمن العام التي نتلقاها بصفة منتظمة تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد.

وانبعاث الإرهاب عنصر آخر من عناصر هذه الصورة، كما ذكرنا بذلك مؤخرا الهجمات المهلكتان على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي وفي دار السلام، والعمليات الإرهابية التي ارتكبت في أوماغ. والكامبيرون،

وفي سياق هذه المناقشة العامة، تعمدت، كما لاحظت الجمعية، ألا أتطرق الى معظم المشاكل الراهنة، وبخاصة الأزمات الناشئة حالياً. إنما أردت أن أركز على بعض القيم الأساسية الدائمة التي تكمن في صميم الملاحظتين اللتين ذكرتهما، فانتهاكهما يسبب معظم المآسي التي يعاني منها العالم اليوم. وأشير الى حق الإنسان في الكرامة وفي الإنجاز، والحق في التنمية والحق في السلام، وبإيجاز الحق في الحياة. والأمم المتحدة هي الكفيلة بمراعاة هذه الحقوق وبتعزيزها.

وفيما يتعلق بأفريقيا، فإن تقرير الأمين العام الذي صدر مؤخراً، ويجب أن نهتدي به كلنا، يضع الأسس لكل من يلتزم بالعمل من أجل تحقيق رفاه شعوبنا. والواقع أن كل مناطق العالم تحتاج الى هذا التنبيه والى هذا التقرير ونحن مسؤولون أمام الأجيال القادمة عن تحويل هذه القيم الى واقع.

وأرجو ألا نخيب هذه الآمال. وألا نسمح بترك الأفراد على جانب الطريق. فعلياً أن نبذل كل ما في وسعنا لكي تظل هذه القيم الإنسانية الشغل الشاغل للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي هو معالي السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية العراق.

السيد الصحاف (العراق): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإنني على ثقة بأن خبرتكم وكفاءتكم ستسهمان في إنجاح أعمال هذه الدورة.

ما زال العالم يعيش أحداثاً تشير الى عجز المجتمع الدولي عن تجاوز آثار التحولات الدولية التي تحمل في طياتها عوامل التوتر والصراعات جراء اختلال التوازن الدولي وانفراد قطب واحد في الساحة الدولية وسعيه لفرض هيمنته على المجتمع الدولي.

إن هذا القطب لا يهتم إلا بمصالحة الأنانية الضيقة والسعي لفرض هيمنته على المؤسسات والهيئات الدولية.

المتحدة، من أجل المساعدة على حفظ السلام بين بلدينا قبل وأثناء وبعد صدور حكم المحكمة.

وإسكات صوت الأسلحة أمر طيب، وإلغاء استخدامها من خلال الوقاية، وربما من خلال نزع السلاح أمر أفضل. ولهذا وجب علينا ألا نكف عن بذل الجهود حتى يتم القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل سواء أكانت ذات طبيعة نووية أم كيميائية أو بيولوجية أم غيرها من الأسلحة.

وتجدر الإشارة هنا الى خطر آخر يظهر في بعض المناطق الفرعية في افريقيا، وهو انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها غير المشروع. وهذه الظاهرة تمثل بالفعل تهديداً للسلام ويجب احتوائها بسرعة حيث أنه من الممكن أن تبذر بذور الصراع.

وقد توصلت الى نتائج ذات دلالة عميقة في هذا المجال الحلقة الدراسية التي نظمتها مؤخراً الأمانة العامة للأمم المتحدة في ياوندي في الفترة من ٢٧ الى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٨ في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى. وأود أن أشكر الأمين العام والبلدان المانحة على الدعم المقدم لأنشطة هذه اللجنة. ونعلم أنه يمكننا أن نواصل الاعتماد على هذا الدعم في تنفيذ توصيات تلك الحلقة الدراسية، وبخاصة في مواصلة أنشطة اللجنة. وهذه المؤسسة مطالبة بالاضطلاع بدور حاسم في تعبئة بلدان افريقيا الوسطى لكي تتحمل مسؤولية أمن منطقتها الفرعية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وكذلك فيما يتعلق بالوقاية، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في روما مؤخراً جاء في الوقت المناسب ليستكمل الآليات التي تحمي حقوق الإنسان وتضمن السلام. والمحكمة الجنائية الدولية ستكون مسؤولة في الواقع عن محاكمة ومعاقبة المذنبين بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. ومما يسعد الكاميرون أنها كانت من أوائل الموقعين على النظام الأساسي للمحكمة، ويحدوها الأمل في أن تصبح كل الدول أطرافاً فيها. وتحقيقاً لهذا الهدف، يجب تعريف جريمة العدوان بسرعة وبوضوح. وهذا سيرفع الحصانة عن المعتدين ويثبت لشعوب العالم تصميمنا الحقيقي على إنهاء الحرب الى الأبد.

طالب الكيان الصهيوني بإخضاع منشآته النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والتي طالبت بأن تكون الإجراءات المتخذة تجاه العراق خطوة على طريق جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. إن هذا الوضع الناجم عن عدم احترام الكيان الصهيوني لهذه القرارات يهدد الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم ويشجع على سباق التسلح في المنطقة.

إن العراق يؤكد بقوة مساندته لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ويدعم كفاح منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق أهدافها المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي والتي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين بعاصمتها القدس الشريف.

دخل الحصار الشامل واللاإنساني المفروض على العراق عامة التاسع. وأدى هذا الحصار ولا يزال الى موت الآلاف من المواطنين العراقيين كل شهر بسبب شحة الدواء والغذاء وبسبب التدهور الخطير في البنى التحتية لقطاعات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والخدمات وغيرها من ميادين الحياة. إن هذا الأمر يدعو الى الاستنكار الشديد ضد أولئك الذين يصرون، لأسباب سياسية مفرضة، على استمرار هذا الحصار المدمر على شعب العراق والذي يساوي في نتائجه المأساوية أعمال الإبادة الجماعية المحرمة دولياً.

لقد تضمن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) نوعين من الالتزامات. النوع الأول هو الالتزامات التي على العراق تنفيذها، والنوع الثاني هو التزامات على مجلس الأمن أن يرفع الحصار عن العراق عند تنفيذ العراق لالتزاماته.

إن الالتزامات التي وضعت على العراق تتعلق بنزع السلاح، وخلاصتها أن يتم تحت إشراف اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تدمير أسلحة الدمار الشامل التي كانت في حوزة العراق أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر، والامتناع عن إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو استعمالها أو استحداثها في المجالات التي حظرها القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وهي الأسلحة الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠ كم والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والبرنامج النووي، وكذلك إقامة نظام للرقابة والتحقق ورصد الامتثال.

ونتيجة لذلك فإن الأمم المتحدة تواجه تحدياً خطيراً يتمثل في مدى قدرتها على استعادة التوازن من أجل تحقيق أهدافها المنصوص عليها في الميثاق.

وفي هذا الإطار تشهد الأمم المتحدة محاولات لإصلاح هياكلها وآليات عملها بما ينسجم مع متطلبات الواقع الراهن في الميدانين السياسي والاقتصادي. ومن أهم هذه المحاولات العمل الجاري لإصلاح طرق عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن بما يجعل عمل هاتين المؤسستين منسجماً مع التطورات في العلاقات الدولية وتزايد عدد الأعضاء في المنظمة مما يستوجب عدالة تمثيل الدول في مختلف القارات في عضوية مجلس الأمن أكانت العضوية دائمة أم غير دائمة. إن نجاح هذه الجهود يعتمد بشكل كبير على الإرادة السياسية الجادة للدول الأعضاء في منظمتنا.

إن إصلاح عمل مجلس الأمن بات أمراً ملحاً من أجل إنهاء سيطرة عدد قليل من الدول عليه وتحويله الى مؤسسة تمثل الواقع الدولي الحقيقي. وبدون هذه الإصلاحات لن يكون ممكناً تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في ضمان الأمن والسلم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوثيق التعاون بين الشعوب.

إن حالة الأمن والسلم الدوليين تتأثر بالتمايز غير المنطقي وغير الموضوعي في التعامل مع قضايا نزع السلاح وبالأخص السلاح النووي. فهناك دول تحتفظ بترسانات هائلة من أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ بعيدة المدى في وقت يجري فيه تجريد دول أخرى أو يطالب بتجريدتها تحت ذرائع مختلفة. إن الحالة الصحيحة للتعامل مع هذه القضية هي في تطبيق المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بشكل شمولي بعيداً عن الأسلوب الانتقائي والتمييزي وبذا سيصب هدف نزع السلاح الشامل في خدمة قضية الأمن والسلام في العالم وضمان الحقوق المشروعة للدول في حماية أمنها واستقلالها بشكل عادل ومنصف.

إن منطقة الشرق الأوسط تشهد اليوم وضعاً خطيراً واختلالاً هائلاً في ميزان القوى. فالكيان الصهيوني يمتلك ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها خاصة النووية، والكيميائية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى، متجاهلاً سعي الجمعية العامة للأمم المتحدة الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومتجاهلاً قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي

الحقائق الى مجلس الأمن عن تنفيذ العراق لالتزاماته. وأن سبب امتناعها سياسي؛ حيث أن اللجنة الخاصة ورئيسها يعملان تحت تأثير دولة قوية متفطرة لها أهداف سياسية مغرضة ضد العراق، وهي أهداف لا علاقة لها بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالعراق.

إن اللجنة الخاصة ورئيسها يمتنعان، لأسباب سياسية، عن تبليغ مجلس الأمن بأن العراق خال تماما من كل الأسلحة المحظورة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في المجالات الثلاثة "الصواريخ والكيميائي والبيولوجي"، رغم أن اللجنة الخاصة لا تمتلك أي أدلة ملموسة تثبت عكس هذه الحقيقة. ويمتنعان، أي اللجنة الخاصة ورئيسها، يمتنعان أيضا عن تبليغ مجلس الأمن بأن المصانع والمعدات والأجهزة التي رأت اللجنة الخاصة نفسها بأنها ذات صلة بتلك الأسلحة قد دُمّرت، وأن المصانع والمعدات والأجهزة المتبقية التي تسمى "ذات الاستخدام المزدوج" خاضعة تماما لرقابة شاملة ومتشددة. وبالتالي فإن العراق غير قادر على إعادة إنتاج هذه الأسلحة.

وأخيرا فإن اللجنة الخاصة ورئيسها يمتنعان، لأسباب سياسية، عن تبليغ مجلس الأمن بأن اللجنة الخاصة، ومنذ تأسيس نظام الرقابة عام ١٩٩٤، لم تلاحظ أية مخالفة من قبل العراق باتجاه إعادة إنتاج الأسلحة المحظورة.

إن هذا الموقف المغرض الذي تقفه اللجنة الخاصة ورئيسها قد أدى الى دفع العمل في طريق مسدود والى الدوران في حلقة مفرغة لا يمكن القبول به. ولذلك أضطر العراق اضطرارا الى تعليق التعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لأن أسلوب الطريق المسدود والدوران في حلقة مفرغة سوف لن يؤدي سوى الى إدانة الحصار على شعب العراق وهذا أمر لا يمكن القبول به، وهو أمر متناقض حتى مع قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وللخروج من الطريق المسدود وكسر الحلقة المفرغة التي صنعتها اللجنة الخاصة ورئيسها، فقد رحب العراق باقتراح "المراجعة الشاملة" الذي عرضه الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مجلس الأمن يوم ٦ آب/أغسطس الماضي. وأكد العراق أن المراجعة الشاملة واجب قانوني وأخلاقي على مجلس الأمن أن يؤديه. فالمجلس مطالب بموجب أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بتطبيق الفقرة ٢٢ من هذا القرار التي تخص رفع الحظر عن استيراد السلع الأساسية والمنتجات من العراق، استنادا الى العمل الذي أنجزه العراق في إطار القسم جيم من هذا القرار، كما أن

ومقابل تحقيق ما تقدم بخصوص نزع الأسلحة المحظورة فإن الفقرة ٢٢ من نفس القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تنص على أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي سيكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة بها الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول أو أثر.

وخلال السنوات السبع والنصف الماضية تعاون العراق تماما مع مجلس الأمن واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنجز العراق كل ما عليه من الشروط والالتزامات تعبيرا عن حسن نيته ومن أجل رفع الحصار المفروض على شعبه.

ولقد تم خلال السنوات السبع والنصف الماضية تدمير كل الأسلحة المحظورة. وتم تدمير مئات المصانع والأجهزة والمعدات ذات العلاقة بتلك الأسلحة وجرى كل ذلك بأسلوب انتقامي شمل حتى أجهزة التبريد والإضاءة والأثاث وغيرها من الأشياء التي لا صلة لها بالأسلحة المحظورة وإنتاجها. ومنذ عام ١٩٩٤ قامت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتأسيس نظام رقابة شامل ومتشدد.

ولكن رغم تنفيذ العراق لتلك المتطلبات، لمتطلبات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلقة بنزع السلاح لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء على الإطلاق لتنفيذ التزاماته تجاه العراق كما نصت عليها الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

إن السؤال المشروع الذي يجب أن يُوجه الى مجلس الأمن هو: لماذا يتحمل العراق كل هذه الأعباء والخسائر والحصار باق ولا يُعرف متى سيرفع؟ ولماذا عجز مجلس الأمن لحد الآن عن الوفاء بالتزاماته تجاه العراق؟ لقد تعاون العراق طيلة السنوات السبع والنصف الماضية مع مجلس الأمن واللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ونفذ متطلبات قرارات مجلس الأمن، على أمل أن يؤدي ذلك الى رفع الحصار عن شعب العراق، ولكن لم يرفع هذا الحصار لحد الآن، مما يجعل استمرار التعاون بدون معنى وبلا جدوى.

إن اللجنة الخاصة التي تتولى متابعة تنفيذ الالتزامات المقررة على العراق بموجب فقرات قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الخاصة بنزع السلاح، وتقود نظام المراقبة المؤسس منذ عام ١٩٩٤، هذه اللجنة تمتنع عن إبلاغ



أسعار السلع الأساسية تراجعت بمعدل ٣٠ في المائة، وبلغت فعليا أدنى مستوى لها في العقود الثلاثة الماضية. وعليه، فإن الصادرات من أمريكا اللاتينية إلى البلدان المتقدمة النمو، وهي تتألف أساسا من المواد الخام، بدأت تتقلص، وأخذ العجز في الميزان التجاري يتزايد نسبيا في المنطقة.

وحدث تراجع في نمو الإنتاج في أمريكا اللاتينية. فالشركات أخذت تخفض إنتاجها وتسدد ضرائب أقل، وتتمدد في الاستدانة من المصارف. وهناك تراجع نسبي للدخارات والاستثمارات المحلية في الهيكل الأساسي، وفي تدريب الموارد البشرية وفي إنتاج البضائع والخدمات. والبطالة الواضحة آخذة في الارتفاع، والأنشطة الاقتصادية السرية آخذة في التزايد.

وهذا البيان الموجز - الذي لا يقل قتامة على قصره - للحالة الراهنة يشير إلى حدوث ركود خطير في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وبالطبع، فكون هذا الاضطراب قد بدأ في آسيا قبل عام تقريبا، أي في منتصف الطريق حول العالم، قبل الوصول إلى الانديز، يكشف المدى الذي بلغه ترابط النظام الاقتصادي العالمي. ولم يكن بالإمكان استيعاب مدى هذا الترابط ونتائجه حتى الآونة الأخيرة. فالكوكب أصبح في الواقع القرية العالمية التي كان يتعين أن تصبح رمزا للمستقبل، مثلما سمعنا جميعا.

بيد أن هناك جانبا بشعا وغير عادل للعلومة وهو ما أود أن أؤكد عليه. فالبلدان - وعندما استعمل الكلمة، لا أعني مجرد كيانات نظرية، بل شعوبا حقيقية لها احتياجات روحية ومادية - لا تدفع ثمن الأخطاء التي ترتكبها فحسب، بل أيضا ثمن أخطاء السياسات الاقتصادية وإهمال الآخرين.

واسمحوا لي أن آخذ بلدي كمثال. فهو بلد صغير، ذو قيود هيكلية كثيرة، بذل جهدا جبارا بتكلفة ضخمة وبثمن غال من التضحيات من أجل تنظيم حساباته وهيكله المؤسسي. فتغلبت بوليفيا على التضخم المفرط، واستعادت توازن اقتصادها الكلي، وأحرزت تقدما في الجيل الأول والثاني من إصلاحاتها الهيكلية. وأنشأنا نظاما ديمقراطيا يدرّس، وإن لم يكن مثاليا، في منطقتنا كنموذج للتعاون الاقتصادي والحوار الاجتماعي. ونحن

المجلس مطالب بإجراء مراجعة كل ٦٠ يوما بهدف تخفيف الحصار أو رفعه، استنادا إلى تنفيذ العراق لمجمل التزاماته بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. غير أن مراجعات المجلس التي تمت لحد الآن، والتي بلغ عددها ٤٠ مراجعة، كانت شكلية ومتعسفة وغير شاملة. ولذلك فإن إجراء مراجعة شاملة حقيقية وفق مقترح الأمين العام، هي ليست جائزة تقدم للعراق، وإنما واجب من واجبات مجلس الأمن بموجب قراراته.

لقد أبدى العراق استعدادا للمشاركة الفعالة في هذه المراجعة الشاملة وهو حق من حقوقه الثابتة. كما عبر العراق عن أمله في أن تتم المراجعة الشاملة لما أنجزه من متطلبات نزع السلاح وفق القسم (جيم) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في أقرب وقت وبدون تأخير. ونأمل أن تكون المراجعة شاملة ونزيهة ومنصفة، وأن يعطى العراق كل المجال لكي يبين وجهة نظره حول كل المسائل ذات الصلة التي يمكن أن تطرحها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أن يطرحها أعضاء مجلس الأمن. كما يأمل العراق أن تتم المراجعة بإشراف الأمين العام شخصا، وأن يحرص السيد كوفي عنان على أن تكون هذه المراجعة الشاملة محددة بجدول زمني واضح وليست عملية سائبة لا نهاية لها.

إننا في الوقت الذي نؤيد فيه إجراء المراجعة الشاملة بطريقة موضوعية ومنصفة ونزيهة، فإننا نؤكد حق العراق في أن يشرع مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات لرفع العقوبات اللا إنسانية المفروضة على شعب العراق منذ أكثر من ثمان سنوات. وأن شعب العراق وقيادته لن يقبلوا بأقل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والعبادة في بوليفيا، السيد هافيير موريللو، وأعطيه الكلمة.

السيد موريللو دي لا روشا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن انتخاب وزير خارجية أوروغواي رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة هو مصدر اعتزاز كبير لأمريكا اللاتينية. وهو أيضا إشادة حقبة بالسيد أوبرتي الذي ييسر، لما يتمتع به من خبرة ومهارات دبلوماسية، بنجاح هذه الدورة الثالثة والخمسين.

في الوقت الذي بدأ أننا ثبتنا الاستقرار، لاحت في الأفق من جديد دلائل على وجود أزمة حادة. فالواقع أن

أو عن تهور المضاربين في أسواق الأوراق المالية العالمية.

ويجب إجراء مناقشة قريباً جداً بشأن طبيعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما الجديد، وبشأن إجراء التكيفات الضرورية لأن هاتين الهيئتين أنشئتا في سياق يختلف تماماً عن سياقهما اليوم، وأربكتها على نحو واضح الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة والتي لم يكن بالإمكان منع وقوعها. فهيكلهما، ومواردهما، وفلسفتهما، وطريقة عملهما، أمور كانت موضع انتقاد شديد منذ الثمانينات في أمريكا اللاتينية وفي الجمعية، وأظهرتا اليوم أنهما غير قادرتين على استيعاب أثر الأزمة الراهنة. لقد عولمنا أزميتي الفقر والبطالة. فلنعولم أيضاً الالتزام بحلها.

وبفضل الطابع العالمي الذي تتصف به هذه الهيئة، وبفضل أحكام ميثاق سان فرانسيسكو، ولأن شواغل ومشاكل الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية العليا، ينبغي توضيحها هنا، لا بد لي مرة أخرى أن أثير ما يعرف جيداً بالمشكلة البحرية لبوليفيا.

لقد فقدت بوليفيا، قبل ١٢٠ عاماً تقريباً، وفي مواجهة عسكرية لم تكن من فعلها، قطاعاً طويلاً من الساحل على المحيط الهادئ. وفقد بلدنا بالتالي، وبصورة مؤقتة، مركزه البحري، وإمكانية وصوله المطلق إلى البحر - وهو شرط أساسي لوجوده - فضلاً عن دوره ومركزه الجغرافي السياسي بوصفه جسراً بين الأحواض الكبرى في أمريكا الجنوبية.

وكان الضرر الاقتصادي الناجم عن هذه الخسارة هائلاً. ولن أصرف الوقت هنا اليوم لأبين قيمة المعادن وموارد صيد الأسماك الموجودة في هذه الأراضي، حيث أنها لا تحصى. ويكفي التذكير بأن الدراسات التي أجريت مؤخراً دلت على أن حالة بلدي باعتباره بلداً غير ساحلي كلفته بـ ٤ بلايين دولار كل ١٠ سنوات، وهو مبلغ يساوي قيمة ديننا الخارجي.

ومع ذلك، ولعل أخطر نتيجة أسفر عنها هذا الحدث المشؤوم أنه حُكم على بلادي بالتقوقع خلف جبال الأنديز، بعيداً عن الممر الأساسي للبضائع والشعوب والثقافات، وهي شريان الحياة لتنمية الدول. لذلك، وإذ أدرك بلدي على الدوام جسامة الضرر الحاصل، لم يتقبل أبداً وضع العزلة هذا المفروض

على استعداد لتكريس جميع طاقاتنا للتحرر من القيود التاريخية المتمثلة في الفساد والفقر.

وهذا الجهد برمته الذي بدأ يؤتي ثماره الآن، قد يفشل لأسباب خارجة عن إرادتنا ولا نتحمل المسؤولية عنها. وصحيح أن التقدم الذي أحرزناه قد لا يكون سريعاً بما فيه الكفاية، وأن هياكلنا الاقتصادية والاجتماعية لا تزال ضعيفة، بيد أن الأزمة التي نواجهها اليوم لا تنبع من جوانب النقص هذه.

ويتعين على بوليفيا وبلدان أخرى أن تدفع ثمن أخطاء الآخرين، لأسباب تافهة. فنحن نعاني، حسبما يقوله لنا المحللون، من تأثير الأزمة الآسيوية، ويتعين أن نبذل جهداً أكبر من أجل منع حدوث أي شيء في بلدنا أو في أي مكان في المنطقة الواسعة المحيطة بنا.

لقد فعل بلدي ما تعيّن عليه أن يفعله وفعله على نحو جيّد. وما من أحد يريد أن يعود إلى الماضي. وما من بوليفي حصيف يريد أن يعود لبرهة إلى أيام التسلط، أو التضخم المفرط أو دولة البيروقراطية. كلا، فالأمر ليس على هذه الحال. وهو ليس تمثيلاً وكأن شيئاً لم يكن - وكأن جل ما كان ضرورياً للتغلب على هذه الأزمة أخذ جرعة أقوى من الدواء نفسه. ومن شأن ذلك أن يكون غلطة لا تغتفر.

ولقد كشفت الحالة الراهنة عن جوانب النقص هذه في النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بالتدفقات المالية الدولية، ومن غير المعقول إبقاؤها على حالها. وثمة اجتماع لوزراء المال في مجموعة الدول السبع - وهي أساس القوة الاقتصادية العالمية - سيعقد في الشهر المقبل لتقرير مصيرنا. ولا أعلم إن كان صوتنا سيسمع، ولكنني أعتقد أن جمعية شعوب العالم هذه هي بحد ذاتها رسالة يمكنها على الأقل أن تذكرهم ببعض الأشياء.

وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراء فوري ومتضافر من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية للتخفيف من ضعف الأسواق المالية، ولتوفير بعض الانضباط والإجراءات للحواجز والعقوبات الرامية إلى إصلاح جوانب النقص الرئيسية في هذه الأسواق. ويجب أن تكون هناك زيادة في توافر الموارد المالية العامة في صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى من أجل التعويض الفوري والكافي عن الضرر الناجم عن الخطر المتزايد بشدة في أي بلد معيّن

المجاورة. وقد ترك هذا علامة لا تمحى في ذاكرة بلدي. ولذا يتعين عليّ أن أعلن أمام الجمعية العامة مؤكداً أن بوليفيا لن تتراجع عن مطالباتها ولن يفت في عضدها ما قد تستغرقه جهودها من وقت. فبوليفيا لديها القدرة على الاحتمال والصبر الذي لا يعرف حدوداً للشعب عريق وتعرف يقيناً أن الوقت قادم عندما تحسم فيه المسألة التي طال أمدها بصورة نهائية. ويغدو أملنا اقتناعاً عندما نرى كيف أن الأمم الأخرى تجد وسائل لحل المشكلة العويصة للنزاعات وعلى الأقل المشاكل العويصة كمشكلتنا.

والقضية التي عرضها الرئيس هوغو بانزر في العام الماضي أمام الجمعية العامة ما زالت سليمة. وقام مؤخراً بعرضها في مؤتمر القمة الرئاسي الثاني عشر الذي عقدته مجموعة ريو وذلك في العبارات التالية:

"ليس هناك من موضوع لا يمكن مناقشته، إذا تم تناوله بحسن نية، ودون مفاهيم مسبقة أو تحيز. فموضوعات السلام والأمن والديمقراطية ليست مفردات يتداولها الدبلوماسيون والاختصاصيون. فلدى جميع مؤسسات المجتمع رأي تعرب عنه وأفكار تسهم بها. وهذه أصوات يجب الاستماع إليها والاهتمام بها. ولذا أود أن أقترح بأنه حيثما وجد نزاع مفتوح بين دولنا، أو حيث كانت جذوات النزاعات القديمة لا تزال متقدة الأوار، دعونا نطلب إلى مواطنينا أن يمدوا لنا يد المساعدة كي نتلمس السبيل إلى إيجاد الحلول. ودعونا نفتح نوافذ الدبلوماسية الأمريكية اللاتينية على مصراعيها ونسمح بدخول الهواء النقي للآراء الجديدة ورجع الأصوات الجديدة. ومؤخراً فقط عرضت النقطة نفسها بأن اقترحت عقد لقاء بين البوليفيين والتشيليين والحديث عن الامكانيات الهائلة التي تنطوي عليها علاقتنا وإيجاد سبيل لإزالة العقبات التي تسد الطريق. وإنني أكرر ذلك هنا اليوم، لأنني مقتنع بأنه يجب علينا أن نجد طريقاً لتغيير الوضع القائم. ولا يمكننا أن نقيد أنفسنا بميراث أزمنة أخرى ومشاكل أخرى".

وليس هناك ما هو أشد وضوحاً من أن الوقت الآن هو وقت تحقيق الاندماج الاقتصادي والتوصل إلى حل سياسي بشأن حرية الوصول إلى المحيط، لا المواجهات. فطبيعة النظام العالمي تتطلب تشكيل أمكنة واسعة النطاق يمكن فيها للأفكار والسلع أن تنتقل بحرية، حيث

علينا. فنحن نطالب من دون توقف برفع هذا الظلم، ولكننا إذ نفعل ذلك ملتزم بتقاليدنا بوصفنا شعباً مسالماً يرفض الصراعات. ومع ذلك، لم تخفت أصواتنا.

وسعينا إلى إجراء مفاوضات ثنائية مع شيلي وعرضنا قضيتنا في المحافل الدولية.

وفي مناسبات عدة، اختتمت المفاوضات الثنائية بإبرام اتفاقات أو مقترحات ملموسة لإيجاد حل هدفه الرئيسي استعادة بوليفيا لحرية الوصول السيادية إلى المحيط الهادئ، مع خط ساحلي ومرفأ خاص بها وممر بري. ولأسباب لن اتطرق إليها الآن، فإن هذه المعاملات لم تنته أبداً وأضيفت إليها قائمة طويلة من الفرص الضائعة في سجل العلاقات بين بلدينا.

لقد كانت قضية بوليفيا تحظى دوماً بتعاطف المجتمع الدولي وتفهمه. وكان هناك العديد من حالات التعبير عن هذا التضامن. وأود أن أشير إلى حالتين، إحدهما في إطار حركة بلدان عدم الانحياز والأخرى في إطار منظمة الدول الأمريكية. وسأعرض فقط الجزء المتصل بالموضوع في القرار الذي اعتمد في الجمعية العامة التاسعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في لاباز في ١٩٧٩. وينص هذا القرار في الجزء الخاص بالمنطوق على

"إنه لفي صلب المصلحة الأساسية للبلدان الواقعة في نصف كرتنا أن تجد حلاً منصفاً يمكن فيه لبوليفيا الحصول على حرية الوصول إلى المحيط الهادئ بصورة مطلقة وفعالة".

كجزء من المقترح الذي يستهدف

"انطلاقاً من روح الأخوة ودمج الأمريكتين، ضمان الأهداف المشار إليها في الفقرة السابقة وتعزيز سلام مستقر، من شأنه أن يحفز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الأمريكتين المتأثرة مباشرة بالآثار المترتبة على وضع بوليفيا الجغرافي المغلق"

وبالرغم من كل شيء، فإن المشكلة لا تزال تنتظر الحل. إنها نوع من الارتداد إلى زمن آخر ومنطق آخر وطريقة أخرى في النظر إلى العلاقات بين الدول

الخطوات التي اتخذت لتنفيذ ذلك، بالإضافة إلى بعض المبادرات الأخرى التي اقترحت في هذا المحفل البالغ الأهمية.

وظاهرة الفساد التي ليست غريبة عن معظم البلدان الممثلة هنا، هي مرض ينتشر ويضر بالهياكل المؤسسية ويضعف شرعية الديمقراطية، ويشوه الاقتصاد، ويولد عادات سيئة في الإدارة ويعمل على تآكل الأخلاق.

وامثالاً لأمر رئاسي، تشرفنا في ٢١ أيلول/سبتمبر بالاحتفال على نحو رسمي، بالتوقيع على اتفاق بين المؤسسات الرئيسية للدولة التي تمثل فروع السلطة الثلاثة جرى بموجبه تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة. وتنشئ هذه الخطة استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد. والأساس القانوني للخطة مستمد من اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والتي وقعت عليها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وكانت بوليفيا أول دولة تصادق عليها بصفتها قانوناً للبلاد.

وبعد تفكير متأن جعلنا هذه السياسة العامة إحدى الأولويات العليا لحكومة بوليفيا. وبدأنا بتنفيذ أولى التدابير الملموسة لمكافحة هذه الآفة وجعل هذا المقترح سياسة عامة للدولة. وندعو المجتمع الدولي الآن إلى أن يتابع عن كثب هذا المسعى وأن يؤيد مبادرتنا.

وتتقيد بوليفيا تقيدا شديدا بجميع البيانات التي تستنكر الإرهاب، وهو ممارسة خسيصة لا مبرر لها على الإطلاق، وستؤيد أية مبادرة أو تدابير قد تتخذ لمكافحة.

وفي مجال آخر، نود أن نؤكد على أهمية مهمة الأمين العام في عملية إصلاح الأمم المتحدة. ونرى أنه تم تحقيق تقدم في الجهود الرامية إلى التخفيف من البيروقراطية، وترشيد النفقات وتفاذي الازدواجية في عمل الأمم المتحدة. ونرى أيضا أنه قد يكون من المفيد تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحويله إلى مجلس اقتصادي واجتماعي وعلمي وتكنولوجي. وكذلك قد يكون من المفيد انشاء مجلس للشؤون الإنسانية يتولى مسؤولية التصدي للمشاكل الاجتماعية لعصرنا، كالفقر والبطالة والتمييز وجميع أشكال الاستبعاد.

يمكن بناء المؤسسات وحيث يمكن أن تترعرع الثقافات الجديدة، وهي من ثمار الاختلاط بين الشعوب المتباينة. فإذا كان هذا يصح في أي مكان، فإنه يصح أيضا في أمريكا اللاتينية.

ولكي نجعل السير سالكا على هذه الطرق العامة الرئيسية، يجب علينا أن نزيل العقبات التي تسد أو تعوق السير نحو الاندماج. وفي حالة العلاقات بين بوليفيا وشيلي فإن هذا يعني حل النزاعات القديمة التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية في نهاية سنوات السبعينات. فتحريير التجارة وإبرام اتفاقات بشأن التكامل الاقتصادي ووضع ترتيبات بشأن حرية العبور كلها تمثل أجزاء أساسية من هذه الصورة، إلا أنها لا تمثل الصورة بأكملها.

ولكي يتحقق ذلك، يتعين على الجانبين التحلي بالبصيرة والشجاعة. فإذا كنا نريد أن نتوصل إلى حلول جديدة متنوعة تمشيا مع الزمن، فإنه لم يعد بوسعنا بعد اليوم أن نظل نغوص في أحوال منطق الماضي القانوني والدبلوماسي والعسكري. وإذا كنا نريد أن نعثر على أجوبة، فقد يتعين علينا أن نتحرك خارج تلك الدوائر التي عالجت تقليديا تلك المسائل حتى الآن. وهذا هو مغزى مقترح الرئيس بانزر: أي إشراك رجال الأعمال، والعمال، والكنائس، وأرباب المهن وشعبي بوليفيا وشيلي.

وبطبيعة الحال، يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في السعي من أجل التوصل إلى اتفاق. وإن مشورة وتوجيه ومساعدة البلدان الصديقة في إطار عمليات الدمج دون الإقليمي التي تشارك فيها قد تكون هي بالضبط العامل المفقود الذي يؤدي إلى بدء الحوار وحمل الدبلوماسيين على الحضور إلى مائدة التفاوض، وجعل الزعماء يتحملون مسؤولياتهم التاريخية والتوصل إلى حل يجمع بين شعبينا. ولدي مقتنع بأنه ينبغي معالجة المشاكل الأساسية لأننا نعرف أن الدمج لن يتعزز إلا عندما تضمن الاتفاقات الاقتصادية دعمه بتوفر الإرادة السياسية والثقة لدى دولتنا.

وهناك العديد من المبادرات التي ينبغي ألا تترك حبرا على ورق. ففي حزيران/يونيه الماضي، وأثناء الدورة الاستثنائية المكرسة لمشكلة المخدرات، تم تقديم مقترحات هامة. وتقدمت بوليفيا بفكرة إنشاء هيئة تكون على شاكلة مجموعة استشارية، تتكون من بلدان قد تساعد في تمويل التكلفة المرتفعة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونود أن نعرف ما هي

وساعدتنا على الاستمرار في متابعة الحوار السياسي المعقد بين الفصائل الطاجيكية. وقد أدى هذا إلى تنفيذ الاتفاقات التاريخية التي نتجت عن المحادثات.

ونعرب عن تقديرنا العميق لجميع أصدقائنا - من بلدان ومنظمات دولية، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة - التي تتعاطف مع شعب أفغانستان في مواجهة الصعوبات التي يعانيها وتحاول مساعدته للتغلب عليها في أسرع وقت ممكن.

ولئن كنا نشيد بالأمم المتحدة إشادة تستحقها على إسهامها في تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان، فإننا ندرك تماما أن المسؤولية الأولى عن استعادة الحياة السلمية في بلدنا وعن مستقبل وطننا الأم، إنما تقع على عاتق القيادة في جمهورية طاجيكستان وعلى عاتق المعارضة الطاجيكية.

ونرى أن عملية السلام في طاجيكستان مع أنها عملية مضنية، أخذت تصبح أكثر رسوخا وبدأت تسير صوب تحقيق الوفاق الوطني. وتشهد على هذا حقيقة أن عمل لجنة المصالحة الوطنية قد دخل بالتأكيد مرحلة بناءة. فغالبية اللاجئين والمشردين عادوا إلى ديارهم. وبدأت عملية إعادة دمج التشكيلات المسلحة التابعة للمعارضة الطاجيكية الموحدة في الهياكل العسكرية للحكومة. وصدر عفو عام شمل غالبية المشاركين في حركة المقاومة العسكرية والسياسية وأطلق سراحهم من السجون. كذلك أطلق سراح جميع أسرى الحرب. والواقع أن جميع زعماء قوات المعارضة عادوا إلى بلدتهم وهم يعيشون ويعملون في دوشانبة، وتم تعيين ممثلي المعارضة في عدد من المناصب الحكومية الهامة. وتجري الآن عملية تحديث قوانين الدولة لتتماشى واحتياجات الحياة السياسية في طاجيكستان، ونفذ أيضا عدد من التدابير الهامة الأخرى.

وإذ تسترشد قيادة البلاد بالتطلعات الهامة للشعب وتذكر أنه لا يوجد أي بديل ناجح سوى التنفيذ التام وفي الوقت اللازم للاتفاق العام في طاجيكستان، فإنها مصممة على الاستمرار في الاضطلاع بعمل كل ما في وسعها لضمان التنفيذ السريع لجميع أحكام الاتفاق العام.

ونحن ممتنون للتعاطف مع مشاكلنا الذي دلل عليه الممثل الخاص للأمم المتحدة العام في طاجيكستان، السيد غيرد ديتريتش ميريم، الذي أنهى عمله في أيار/ مايو من

إننا نلتقي كل سنة للإعراب عن شواغلنا وأفكارنا، ولنتشاطر التجارب والتأكيد مجددا على إيماننا بمقاصد ومبادئ ميثاق سان فرانسيسكو. وكل سنة، نود أن نرى تحقيق تقدم إيجابي في حل المشاكل، وفي استجابات مشتركة للآزمات، ونشر السلام على خارطة العالم. ولذا، فإن الأمم المتحدة ستواصل النمو بصورة أقوى. وتود بوليفيا، كما كان شأنها دوما أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية طاجيكستان، معالي السيد طالبك زاروف.

السيد زاروف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا، أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب حاسم الأهمية، منصب رئيس الجمعية العامة، وأن أتمنى لكم النجاح في إدارة أعمال هذا المحفل الهام.

مثال طاجيكستان يدلل بوضوح على فوائد التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أنشطة حفظ السلم، ويؤكد ضرورة أن ينفذ المجتمع الدولي استراتيجية منسقة لدعم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب بلد لحسم الآزمات أو التغلب على انعدام الاستقرار، وإيجاد الطرق الكفيلة بتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية والازدهار. وإننا نرحب بالدور الأساسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تنسيق هذا العمل المتعدد الوجوه.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومجلس الأمن ولأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمهم المتزايد والمتعدد الجوانب لعملية السلام في طاجيكستان وعلى الاهتمام العام الذي لا يعرف الوهن بمشاكلنا، التي ما زالت، مع الأسف، حادة.

ونشيد بجهود جميع الدول والمنظمات الدولية التي تضطلع بدور الضامن للاتفاق العام على إحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان الذي وقع في ٢٧ حزيران/يونيه من العام الماضي في موسكو وتم التوصل إليه بمساعدة الأمم المتحدة. وفي السنوات الخمس التي كانت فيها قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لكومنولث الدول المستقلة ترابط في أراضي طاجيكستان، ساعدت تلك القوات، من خلال وجودها والإجراءات العملية التي اتخذتها، على تثبيت استقرار الحالة في بلدنا

المجتمع الدولي المبذولة لإيجاد حل سياسي للصراع وبرغبة الشعب الأفغاني في المحافظة على سلامة دولته.

وإننا، مع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الماتي الخماسية، نتابع عن كثب التطورات في جمهورية أفغانستان الإسلامية. وتؤيد طاجيكستان تأييدا تاما اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنسيق جميع الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية للمشكلة الأفغانية. وبصفتنا عضوا في مجموعة جيران وأصدقاء أفغانستان، أي مجموعة "ستة زائدا اثنين"، عقدنا العزم على معارضة أي تدخل خارجي في شؤون أفغانستان، بما في ذلك التدخل في شكل إرسال أفراد عسكريين وأسلحة إلى ذلك البلد.

وتلاحظ جمهورية طاجيكستان أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في نزع السلاح وفي طائفة كاملة من المشاكل المتعلقة بتعزيز أنظمة عدم الانتشار فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تؤيد مبادرة جيراننا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونعتقد أن إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يتطلب في المقام الأول، اتخاذ إجراءات من جانب البلدان التي يحتمل أن تصبح أطرافا في تلك المعاهدة. ونحتاج إلى النظر في أمور مثل الحدود الجغرافية لهذه المنطقة؛ وجوهر ونطاق الضمانات التي تقدمها الدول النووية للأطراف؛ وكيفية التعامل مع أي عملية لنقل الأسلحة النووية عبر هذه المنطقة؛ وتدابير التحقق؛ وغير ذلك من الأمور.

وفي معرض توضيح موقفنا بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى لا يمكن أن نتجاهل أن الهند وباكستان أجرتا تجارب نووية. وتؤيد تماما النداء الحثيث الذي وجهه مجلس الأمن إلى الهند وباكستان لتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أنه يجب على هذين البلدين أن يختارا الطريق المؤدي إلى منع انتشار الأسلحة النووية - مع الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي.

يتميز تطور الاقتصاد في عالم اليوم باكتساب طابع العولمة وتحرير التجارة على نحو متزايد. وينعكس هذا في الترابط المتنامي والانفتاح المتزايد في الاقتصادات

هذا العام. ونحن على استعداد لأن نعول على تجربة التعاون الإيجابية هذه في علاقاتنا مع خلفه، السيد يان كوبيتز.

وتكن طاجيكستان احتراما شديدا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ولجميع أفرادها. فهؤلاء الأفراد الشجعان النبلاء يخدمون هدفا ساميا في ظل ظروف صعبة ويسهمون إسهاما قيما في تحقيق الوفاق الوطني وإحلال السلام والهدوء في بلدنا.

وتؤكد حكومة جمهورية طاجيكستان من جديد على رغبتها في مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقات السلام وفي إعمار البلاد فيما بعد الصراع. ولقد اتخذنا تدابير حاسمة لمنع التجاوزات مثل الوفاة المفجعة لأربعة ضباط تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في تموز/ يولييه الماضي، وتوفير ظروف أمنية أفضل لجميع أفراد المنظمات الدولية الموجودين في طاجيكستان.

ولئن كنا لا نقتل بأي شكل من الأشكال من الإنجازات الواضحة التي حققتها الأمم المتحدة في مجال تنظيم ردود دولية جماعية على الحالات المتأزمة في مختلف مناطق العالم، فإننا مضطرون إلى استرعاء الانتباه مرة أخرى إلى الصراع الأفغاني الخطير والمتطاوّل الذي ما زال دون حل. ولدينا سبب خاص لإبراز هذه المشكلة - وقبل كل شيء لأننا نشعر بأسى عميق إزاء العذابات المستمرة لشعب أفغانستان الشقيق. وعلاوة على ذلك نشعر، مع جيراننا الأقربين وروسيا، بقلق بالغ إزاء المخاطر المترتبة على الحالة في أفغانستان، التي تهدد بزعزعة استقرار منطقة آسيا الوسطى بأكملها؛ وبالتسبب في هجرة جماعية وعنفوية للاجئين الأفغان عبر الحدود إلى طاجيكستان؛ وبانتشار الإرهاب والأسلحة والمخدرات. ونشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء خطر انتشار التطرف الديني، وقد بدأنا نوحّد قوّانا مع روسيا وأوزبكستان لمواجهة. وحيث أن عملية المصالحة بين الفصائل الطاجيكية لم تنجز بعد، فإن هذه العوامل تؤثر سلبا على الحالة في بلدنا.

إن تاريخ أفغانستان يبين أن استخدام القوة من جانب أي أطراف، من الداخل أو الخارج، لن يفشل في حل مشاكل المجتمع الأفغاني فحسب، بل إنه محفوف بخطر تصاعد جديد للحرب الأهلية في ذلك البلد. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نشعر بالفرح إزاء التطورات في أفغانستان، وبخاصة إزاء الازدراء السافر لجهود

الدولية المقدمة إلى طاجيكستان لإعادة بنائها في فترة ما بعد الصراع وتعزيز التنمية المستدامة بها.

ونأمل أن يتأتى في هذه الدورة الثالثة والخمسين دعم واسع لإصدار قرار يلبي على نحو تام احتياجات طاجيكستان في هذه المرحلة من نموها، بما في ذلك المهام المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العام لإقامة السلم والوفاق الوطني في البلد.

لقد أعربنا بامتنان عن تقديرنا للنداء الموحد الذي وجهته وكالات الأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب الطاجيكي في عام ١٩٩٨. وحدد هذا النداء الأولويات بوضوح ووضع الحد الأدنى لكمية المعونة الخارجية اللازمة. وسنكون ممتنين للمانحين إذا ما أوفوا بأهداف هذا النداء، بما يعبر عن روح المؤازرة لعملية السلام في طاجيكستان، التي عبر عنها اجتماع المانحين في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية، ومؤتمر باريس في أيار/ مايو من هذه السنة.

إننا نولي أهمية كبرى لمواصلة تعاوننا مع المؤسسات التي تسعى إلى تقديم المساعدة خلال عملية إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع وتنمية الاقتصاد الطاجيكي، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويحدونا الأمل في أن يشهد هذا التعاون المزيد من التوسع في المستقبل القريب.

وتؤيد طاجيكستان على نحو ثابت مختلف جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حماية البيئة. فطاجيكستان بوصفها بلدا تغلب عليه الطبيعة الجبلية، ترى أهمية خاصة لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بالمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الطبيعية الجبلية. وفي هذا الصدد، ساندنا بحماس الاقتراح الذي قدمته جمهورية قيرغيزستان لإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة دولية للجبال. وكنا من مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذا الشأن، والذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء في هذه الدورة.

ومما يحفزنا ويشجعنا اهتمام الأمم المتحدة المتزايد بحل المشاكل البيئية التي يواجهها بلدنا وغيره من بلدان آسيا الوسطى. وفي رأينا أن من أخطر التحديات البيئية التي لا تواجه طاجيكستان وحدها، ولكن جميع بلدان المنطقة تقريبا، القضاء على الخطر المتمثل في احتمال حدوث كوارث طبيعية كبرى إذا لم تتخذ إجراءات فعالة لإعادة الحالة إلى طبيعتها في منطقة بحيرة ساريز، التي

الوطنية وأسواق السلع والأسواق المالية - وهو تطور بدأ يترك آثارا إيجابية وآثارا سلبية على السواء.

ونشاط في وجهة النظر القائلة بأن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج بالإضافة إلى جهودها الوطنية المبذولة لزيادة إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية، إلى دعم معزز من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

وفوق كل شيء، يشغل بالنا شيان: أولا، تهيئة الأحوال الدولية المؤاتية لتوفير فرص الوصول المفتوح إلى الأسواق، والحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا الحديثة؛ وثانيا، الحصول على المساعدة في التغلب على الفقر وحماية البيئة وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية الوطنية. وما لم نحل هاتين المشكلتين سيظل إدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إدماجا كليا في الاقتصاد العالمي، أمرا مستحيلا.

وجميع تلك الأمور ذات أهمية زائدة بالنسبة لطاجيكستان نظرا لأن بلدنا لديه العديد من المشاكل المتعلقة الناتجة عن المواجهة العسكرية التي استمرت فترة طويلة، وعن التحديات المباشرة المتعلقة بالتسوية السلمية لتلك المواجهة. وتشمل تلك المشاكل الاحتياجات الإنسانية لقطاعات كبيرة وضعيفة من سكان البلد - أي الاحتياجات إلى الغذاء، والدواء والعناية الصحية. كما أن البنى التحتية الحيوية، وخاصة إمدادات المياه والصرف الصحي، تحتاج إلى إعادة التأهيل. وأخيرا، هناك حاجة إلى مساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم وتسريح مقاتلي المعارضة الطاجيكية وإدماجهم في الحياة المدنية.

وتبذل القيادة الطاجيكية كل ما في وسعها لمعالجة أزمة البلد الإنسانية الناجمة عن الصراع الداخلي، وإعادة بناء العناصر الأساسية للاقتصاد الوطني وإحراز تقدم في جعله اقتصاد سوق يتجه نحو خدمة المجتمع. بيد أن هذه الجهود لن تكفي بدون المساعدة من العديد من البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والصناديق الخيرية. وفي هذا الصدد ننوه بوجه خاص بعمل منسق الأمم المتحدة المقيم في طاجيكستان المسؤول عن تنسيق المعونة

وقدرتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بشكل واف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسيا، معالي الأونرابل جورج أودلم.

السيد أودلم (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي السرور أن يرأس ابن موقر من منطقتنا هذه الاجتماعات. ونحن نتمنى لكم الخير ونتعهد بتعاوننا التام.

في هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لميلاد إعلان وضع على افتراض أن الحق في التنمية حق إنساني. واليوبيل الذهبي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يكن ليقع عند منعطف أكثر مناسبة من هذا في تاريخ الشؤون الدولية. إن المادة ٢٢ من الإعلان تصر على أن لكل شخص حقاً في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي الحماية من البطالة. والمادة ٢٨ تفاخر بأن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً.

إلا أن الاتجاهات التي ترسم شكل النظام الدولي اليوم، والمسائل التي تؤثر على مصير الدول تتعارض مع روح ذلك الإعلان، وتهدد وتغرق، في الحقيقة، ذلك الحق في التنمية الذي عبّر عنه بشكل بارز قبل ٥٠ عاماً.

بينما يدخل العالم فجر الألفية الجديدة، تميز ظاهرة العولمة النظام الدولي الجديد. ولا يمكن التهرب من حقيقة أن العولمة أصبحت اليوم حقيقة من حقائق الحياة: تكامل وتداخل نظم الإنتاج والتمويل ورأس المال والتجارة، والأسواق المحررة التي ألغت الحدود الوطنية وأثمرت عن ثروة ونمو اقتصادي كبيرين.

لكن هناك رنة تنذر بسوء بشأن كلمة "العولمة". إنها تلتهم البلدان الصغيرة جداً التي لا يمكنها أن تكيف نفسها مع جنون السوق. فالعولمة لم تترجم حتى الآن إلى ثراء وازدهار جميع أمم العالم. وهي بالنسبة للبلايين من الناس في العالم النامي، ظاهرة استخدمتهم وتخطتهم، بينما ينبغي أن تعني في الحقيقة التنمية للجميع.

تقع على ارتفاع ٣ ٢٦٣ متراً فوق مستوى سطح البحر وتحتوي على ١٧ بليون طن من المياه. وهذا يشكل خطراً كبيراً لا على طاجيكستان فحسب، ولكن أيضاً على البلدان المجاورة، أوزبكستان، وتركمانستان وأفغانستان، التي يمكن أن تتعرض لدمار خطير في حالة حدوث انهيار للسد الطبيعي الذي تشكل نتيجته لزلازل حدثت في بداية هذا القرن. ونحن نعمل على تعاوننا المتجدد مع الأمم المتحدة في أن تساعدنا على معالجة هذه المشكلة بطريقة شاملة.

ومن ضمن المشاكل العديدة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، نود أن نشدد على موضوع مكافحة خطر المخدرات، التي، من سوء الطالع، لم يفلت بلد من آثارها الضارة. ونؤيد بالكامل دور الأمم المتحدة التنسيق في حشد جهود المجتمع الدولي في هذه الناحية. ونلاحظ أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لهذا الموضوع، والتي انعقدت في حزيران/يونيه من هذه السنة، كانت حسنة التوقيت ومفيدة.

وتقوم طاجيكستان مع جيرانها باتخاذ خطوات نشطة لوقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتعمل على توسيع نطاق تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. والذين راقبوا الحالة في أحد البلدان المجاورة لنا يعلمون جيداً أن أموال المخدرات تهيئ تربة خصبة للإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. إننا نعتبر الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره جريمة خطيرة ضد الإنسانية. وتدين حكومة جمهورية طاجيكستان بقوة أعمال العنف التي ارتكبت مؤخراً في بعض البلدان. ونهيب بالأمم المتحدة وأعضائها أن يعلنوا حرباً لا هوادة ولا رحمة فيها على الإرهاب في جميع أرجاء العالم.

إن طاجيكستان تؤيد الخطوات التي يتخذها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة كلها لتمكينها من العمل على أحسن وجه في البيئة الجديدة، والتعامل مع المسائل المختلفة دون تقويض أسس أنشطتها. وهذه النقطة يجب أن تراعى عند التعامل مع توسيع عضوية مجلس الأمن، حتى يمكن لهذه الهيئة الهامة أن تواصل الاضطلاع بشكل فعال سريع بمسؤوليتها الأولية بمقتضى الميثاق: صيانة السلم والأمن الدوليين.

وتحدونا الثقة بأن تؤدي جهود الأعضاء المشتركة لإصلاح المنظمة إلى تجديد يحفظ طابعها العالمي



لقد انتقدت البلدان النامية والعديد من رجال القانون المشهورين الإجراءات التي اتبعتها منظمة التجارة العالمية في هذه القضية، لكن ما أثار قلقنا بنفس القدر هو أن اللجنة لم تضع في اعتبارها التأثير الإنمائي والاجتماعي والبيئي لتنفيذ هذا القرار. المفروض بمنظمة التجارة العالمية ليس فقط أن تكون رجل الشرطة التجاري، وإنما أيضا أن تسهم في تحسين مستويات المعيشة.

في أعقاب القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية العام الماضي بأن نظام تسويق الموز يتعارض مع أنظمتها، ظل الاتحاد الأوروبي يحاول تعديل النظام. ولم يكن الهدف فقط جعله متوافقا مع منظمة التجارة العالمية، وإنما الحفاظ في الوقت نفسه على نفس النوع من الوصول إلى السوق الأوروبية الذي أعطاه لنا - وهو وصول أساسي لتنميتنا الاقتصادية. وفي أوائل هذا العام قبل الاتحاد الأوروبي تعديلات على نظام الموز نحن مقتنعون جميعا بأنها تجعله متوافقا مع المنظمة. ونحن، البلدان المنتجة للموز في منطقة الكاريبي، ربما كنا نرغب في أن تكون بعض الأحكام المعتمدة الآن بشكل مختلف، لكننا مقتنعون بأن النظام الجديد يتيح لنا الفرصة لمواصلة البقاء في السوق والاحتفاظ بتنميتنا إلى حد كبير عن طريق جهودنا.

لقد أبقى الاتحاد الأوروبي على ضمانات لومي الخاصة ليمكنا من تسويق موزنا؛ وباتفاقية لومي الآن وقد جرى الحصول على أعضاء منظمة التجارة العالمية، اعتقدنا بأننا أعطيت لنا فرصة لالتقاط الأنفاس تمس حاجتنا إليها للإصلاح والتنوع المنتظمين وللتكيف مع الحقائق الجديدة للعولمة. لكن بالرغم من هذا تواصل الولايات المتحدة ومجموعة من بلدان أمريكا الوسطى الانقراض على صناعة الموز لدينا.

بعد عام من مناشدة رئيس وزرائنا لهذه الهيئة بأن تسود المشاعر الطيبة ومراعاة الحساسيات في تسوية المنازعات التجارية العالمية، وفي نظر المؤسسات الدولية في محنة المحرومين، وفي السلوك الذي تسلكه البلدان القوية المتجبرة تجاه البلدان الأصغر والأفقر، نعود إلى إخبار الجمعية بأن الذين كان يجب أن يستجيبوا لتلك المناشدة يبدو أنهم اختاروا ألا يسمعوها.

إن اتباع الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى لهذه السياسة من شأنه أن يعرض اقتصادات منطقة الكاريبي لأضرار خطيرة قد يكون من الصعب إصلاحها.

إن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٧ يؤكد أن بضعة بلدان محظوظة فقط هي التي استفادت من العولمة. وتلك البلدان التي تقاسمت التجارة العالمية السريعة الاتساع رأت تجارتها تتوسع لتشكل جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي. لكن، بالنسبة لـ ٤٤ بلدا ناميا يزيد سكانها على بليون نسمة، انخفضت هذه النسبة المهمة خلال العقد السابق. نعم، كان النمو في التدفقات المالية سريعا، لكن دورانها حدث أساسا في أسواق رأس المال في العالم المتقدم النمو، بينما التدفقات الاستثمارية لم تتوجه إلا إلى عدد قليل من البلدان النامية.

إن اقتصادات النمر الآسيوية، التي حققت مستويات مذهلة من التنمية والنمو في وقت قصير، اعتبرت نماذج يقتدى بها في العصر الجديد المتميز بتحرر الأسواق العالمية. إلا أن انهيار هذه الاقتصادات في ١٩٩٧، بعد ثلاث سنوات من حالة المكسيك، زادت المخاوف من أن العولمة جعلت الاقتصاد العالمي أكثر تقلبا وغير مستقر. وإذا كانت تلك الاقتصادات العالية الأداء يمكن أن تضرب بقوة فهذا يعني أن الضعف زاد بشكل كبير مع العولمة. إن المال الأجنبي يمكن أن يهرب بنفس السرعة التي يجيء بها فيترك البلدان في اضطراب عميق.

وسانت لوسيا أحد البلدان التي لحقتها عجلة العولمة الحديدية التي تصيب بالدوار، دون أن يتوفر لها ترف اختيار أن تكون قادرة على التخلص منها أو معرفة كيف تدور العجلة. أما تحرير التجارة، توأم العولمة، فلم يكن رحيمًا بنا، والقابلة للمسؤولية عن ولادة تحرير التجارة - أي منظمة التجارة العالمية - عاملتنا معاملة أكثر قسوة.

في العام الماضي، شكا رئيس حكومتنا، رئيس الوزراء الدكتور كيني أنتوني، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين من التأثير الذي ألحقه بسانت لوسيا ومنطقة الكاريبي قرار أصدرته منظمة التجارة العالمية فيما يخص نظام تسويق الموز. وهذا القرار حرضت على إصداره بضعة بلدان شاكية من الأمريكتين، وهو قادر على أن يؤدي إلى التدمير الاجتماعي والاقتصادي لعدد من الدول الصغيرة في الكاريبي، مثل سانت لوسيا، التي يعد الموز بالنسبة لها سلعة تصديرية حيوية كبيرة. وذلك القرار يشق قلب عمليتنا الإنمائية، لأنه يمكن أن يأخذ منا نظاما يتيح لنا سوقا تفضيلية لمحصول هو العمود الفقري لاقتصادنا.

نهاية عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، بحلول عام ٢٠٠٦.

بفضل التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة خرجت أعداد كبيرة من طوق الفقر المدقع، وإن النجاح الذي تحقّق في هذا الميدان يظهر جلياً بشكل خاص في الصين المزدهمة بالسكان. بيد أنه لا يوجد حتى الآن دليل على المستوى العالمي على تناقص أعداد من يدرجون في قائمة "الفقر المدقع": أي الأشخاص الذين لا تتخطى دخولهم عتبة دولار واحد في اليوم. ويقدر هذا العدد بحوالي ١,٣ بليون شخص أو واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم النامي. وثلاثة أرباع هؤلاء الأشخاص يعيشون في آسيا. إلا أن أعلى حصة من الفقراء توجد في أفريقيا. وتقرير ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يذكر أن الرقم الإجمالي يتزايد بزيادة عدد السكان، إلا في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ. ولكن هذا التقرير كتب قبل حدوث الإحصار الاقتصادي الذي عصف ببعض البلدان في جنوب شرقي آسيا، مثل إندونيسيا، في ١٩٩٨، فأفقر الملايين في تلك المنطقة وشرّد الكثيرين حتى قبل الفيضانات الأخيرة التي اجتاحت الصين.

مع ذلك لم ترفع معظم البلدان معونتها لتصل إلى مستوى ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي وهو الهدف الذي اتفق عليه دولياً منذ عدة عقود. والواقع أن المعونة المقدمة من بلدان مجموعة الـ ٧ تناقصت في ١٩٩٧ إلى ٠,١٩ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي مجتمعة.

والحاجة إلى أن تضم البلدان الغنية أن النظام الدولي الجديد للعولمة لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للدول الصغيرة يؤكد أنها ضعف الدول الصغيرة هذه أمام عناصر أخرى مثل الكوارث الطبيعية. وهذا الضعف البالغ الشدة للدول الجزرية الصغيرة، مثل سانت لوسيا، تؤكد على نحو واضح في الأسبوع الماضي في منطقة الكاريبي. ففي بضع ساعات خلق إحصار جورج حالة من الفوضى والدمار في الجزر الشمالية في البحر الكاريبي - سانت كيتس ونيفيس وأنتيغوا وبربودا وجزر فرجن وبورتوريكو وهايتي والجمهورية الدومينيكية وغيرها. وفي أي جزيرة من هذه الجزر، أطاحت العواصف التي استمرت ساعتين فقط، بحصيلة عقدين على الأقل من التنمية الاقتصادية. هذا هو مدى الضعف الاقتصادي لهذه الجزر. وبينما تكافح هذه الجزر لإعادة بناء اقتصاداتها ويحاول الناس فيها إعادة تنظيم حياتهم، فإننا نناشد

كما أنه يعتبر انتهاكاً لحقنا في التنمية. وهو الحق الذي اعتبرته الأمم المتحدة من بين حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، عندما اعتمدت إعلان الحق في التنمية في الجلسة العامة الـ ٩٧ للدورة الحادية والأربعين التي عقدتها الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. وقبل عام طلب رئيس وزرائنا من الولايات المتحدة، أمام هذه الجمعية أن تعيد النظر في سياستها حيال منطقة الكاريبي، وبصفة خاصة دورها الريادي في تحدي نظام تسويق الموز. ونحن الآن نجري حواراً مع الولايات المتحدة حتى نتجنب اللجوء مرة أخرى إلى لجنة فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية. ومرة ثانية نحث الولايات المتحدة والبلدان الأخرى المدعية بأن تطبيق روح التعاون والتشاور على هذه الحالة حتى يتمكن من التوصل إلى حل مقبول للطرفين لما يتصورون بأنه مشكلة.

ينبغي للدول القوية ألا تستخدم العولمة ذريعة لتبقي علينا في غياهب الفقر والتخلف الدائمين. ويبدو أن الأمم الغنية في العالم بدأت فعلاً تستخدم العولمة ذريعة للانسحاب من المشاركة الفعالة في الكفاح ضد الفقر.

إن آفة الفقر ليست جديدة، ولم يكن الفقر مقبولا في يوم من الأيام. ومن غير المقبول أيضاً أنه على الرغم من جميع الخطوات التي قطعناها في هذا القرن في مجالات العلم والتكنولوجيا وفي خلق بحار شاسعة من الثروة، لم نتمكن مع الأسف من تخفيض مستويات الفقر في العالم.

كثيرون في العالم يتمتعون بفوائد الطائرات الأسرع من الصوت والقطارات التي تزيد سرعتها على ٢٠٠ ميل في الساعة والتليفونات التي تعمل بالتوايح الاصطناعية والتليفزيون العالمي وشبكة الانترنت والأسواق التي تعمل ٢٤ ساعة. ولكن في نفس هذا العالم يوجد ملايين لم يسعدهم الحظ بركوب سيارة أو استخدام الهاتف أو إنارة مصباح كهربائي أو الشرب من مياه الأنابيب؛ ويوجد ملايين لا يعرفون شيئاً عن أدوات الراحة اليومية مثل الثلاجات والتلفزيونات؛ وملايين لا يعرفون القراءة أو الكتابة؛ وملايين من الأطفال لا يذهبون إلى المدارس وملايين أخرى لا يجدون الغذاء الكافي للبقاء على قيد الحياة.

إن بذل المزيد من الجهود للقضاء على الحرمان المفرط، ينبغي أن تكون له أولوية قصوى في الألفية الجديدة. وتؤمن سانت لوسيا بأن هذا يمكن أن يتحقق مع

الاتفاق على المقاييس والأعراف والقواعد الخاصة بنظام مالي جديد في القرن الحادي والعشرين.

إن بناء صرح دولي مالي جديد للقرن الحادي والعشرين لا يمكن القيام به قطعة قطعة ولا أن تقوم به بضع دول دون سواها. إنه يتطلب مشاركة عالمية، تنسّقها الأمم المتحدة. ولذا تدعو سانت لوسيا إلى مؤتمر عالمي لمعالجة هذه القضية مشابه للمؤتمرات التي عقدت بخصوص الشؤون المتعلقة بالبيئة والسكان والإسكان.

غير أن الإصلاح يجب ألا يكون مقصوراً على الأمم المتحدة. ففي عالم يتسم بتحرير التجارة من القيود، وهو تحرير ليس فيه حذب على الدول الصغيرة، يجب إصلاح ضامنة حرية الأسواق أيضاً. ولذا تكرر سانت لوسيا نداءها، الذي صدر أولاً في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، في العام الماضي، لإصلاح منظمة التجارة العالمية، لا سيما إجراءاتها الخاصة بتسوية المنازعات. إن إعادة النظر في منظمة التجارة العالمية بدأت في سنغافورة، حيث اضطرت البلدان النامية إلى فرض قيود للحد من نزعة المنظمة إلى التدخل.

والمطلوب، من منظمة التجارة العالمية الآن، بالإضافة إلى ذلك بيئته رئيس الوزراء، السيد كيني أنطوني، عندما تكلم بصفتة رئيساً للجماعة الكاريبية في الاجتماع الذي عقده مؤخراً رؤساء دول حركة عدم الانحياز، في دربان، بجنوب أفريقيا. فقد قال:

"وبصفة أعم، يجب أن تتخذ الآن منظمة التجارة العالمية خطوات عاجلة لتنفيذ اتفاق سنغافورة بإيجاد نظام خاص لأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تشارك في مميزات الهشاشة. فقد آن الأوان كي تتأكد شرعية قيم مثل العدالة والإنصاف، في عالم العولمة وتحرر التجارة الذي لا يأبه بالأخلاقيات."

وتعتقد سانت لوسيا اعتقاداً راسخاً بأنه على الرغم من أفعال البلدان المتقدمة النمو فإننا، في العالم النامي، يمكن لنا أن نؤكد ونحمي حقنا في التنمية، إذا ما دخلنا في مزيد من التعاون فيما بيننا. ونحن، في منطقة البحر الكاريبي، عكفنا، على مدى أعوام، على القيام بحركة اندماج عززت من مقدرتنا على التعامل مع تحديات العلاقات الدولية. والواقع أن سانت لوسيا كانت فخورة في هذا العام بأن تكون الأمة المستضيفة للاحتفال

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم مساعداتها السخية لجهود إعادة التنمية.

في عالم يسوده نظام دولي لا يلائم الدول الصغيرة، ولا يولي الاهتمام الكافي لمحنة الفقراء أو لقوى الطبيعة التدميرية القاسية، يجب على الأمم المتحدة أن تصبح ملاذاً وأملاً للبلدان الصغيرة والضعيفة وللجياح والمتضررين. ففي الأمم المتحدة يجب أن يجدوا الأمل والراحة، وكذلك الإجابات والحلول لمشاكلهم. وتحقيقاً لذلك ينبغي أن تبدي الأمم المتحدة الحساسية حيال الأخطار التي تتعرض لها الدول الصغيرة الأكثر تضرراً، بنفس قدر الحساسية الذي تبديه حيال أهوال الحرب النووية والأسلحة البيولوجية والكيميائية والإرهاب الدولي. إن الإرهاب الدولي يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة. وتدمير القاعدة الاقتصادية لبلد وتعريض شعبه للموت البطيء بسبب البطالة والفقر واليأس عمل لا يقل بشاعة عن القتل الفوري لمواطني ذلك البلد بتفجير قنبلة.

وبينما نساند الدعوة إلى استنكار شديد للإرهاب الدولي، ينبغي أن نشجب بشدة أعمال مناهضة الإرهاب من جانب واحد التي لا تقل عنه مدعاة للاستنكار، فهذه الأعمال تنتهك ثقافة السلم وتوافق الآراء، التي تسعى الأمم المتحدة إلى نشرها.

يجب أن تكون الأمم المتحدة أشد التزاماً بمساندة وتنفيذ مضمون المادة ٤٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالحق في التنمية. ولذا ينبغي إدخال المزيد من الإصلاح على الأمم المتحدة، لجعلها أكثر ديمقراطية، وأشد تقديراً لأصوات الأغلبية، بدلاً من قوة الأقلية. ولذا نساند سانت لوسيا نداء الأمين العام لمواصلة الإصلاح العاجل للأمم المتحدة، بشرط أن يؤدي ذلك الإصلاح إلى إيجاد مؤسسة أكثر عدالة وأكثر حناناً وإنصافاً.

وتؤيد سانت لوسيا بشدة أيضاً البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ في الحوار الرفيع المستوى بشأن العولمة، الذي عُقد هنا مؤخراً، وكذلك التوافق المتزايد في الآراء على قيام حاجة ملحة إلى أن تساند عالمياً الشؤون المالية والتجارية. والأمم المتحدة، بسبب عضويتها العالمية ونجاحها في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية، هي في الواقع خير أداة لتشجيع

الكاريبي، من جانب بعض الدول الكبرى، لشحن النفايات النووية إلى تلك المنطقة. ولئن كانت بعض هذه الدول تستطيع أن تتحمل وقوع حادثة نووية، نظرا لحجمها وسكانها، فإن جزيرة صغيرة بها بضع مئات من آلاف الناس، لا تستطيع ذلك قطعاً. وخير ضمان يمكن أن نحصل عليه، ضد وقوع حادثة نووية في البحر الكاريبي نتيجة لشحن النفايات النووية إليه، ليس التأكيدات من جانب البلدان القائمة بتلك الممارسة، بل وقف الممارسة نفسها.

بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة شاغواراملس، التي أنشأت الجماعة الكاريبية.

وبينما ندخل في ربع القرن القادم، تتعهد سانت لوسيا بالعمل على تحقيق مزيد من الاتحاد في الجماعة الكاريبية، وتحقيق مشاركة أوثق عرى بين جميع بلدان البحر الكاريبي. ولهذا السبب ترحب سانت لوسيا بالمبادرات التي اتخذت مؤخراً، والتي أدت إلى علاقة تقارب أوثق عرى بين كل من كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي مع الجماعة الكاريبية، بينما نسعى إلى نسج علاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد تدعو سانت لوسيا إلى تفهم أن كوبا بلد كاريبي، وأن علاقة أوثق مع البلدان الكاريبية الأخرى إنما هي تطور طبيعي يجب ألا يعتبر معادياً لمصالح دول من خارج المنطقة. كما ندعو إلى رفع الحصار الاقتصادي عن كوبا وإلى إعادة إدماجها في النظام القائم بين البلدان الأمريكية. إن المشكلات تحل حلاً نهائياً من خلال الحوار والمشاورة فقط وليس من خلال الصراع والعداوة.

وترحب سانت لوسيا أيضاً بالاجتماع الذي عقد مؤخراً في دربان، بين الجماعة الكاريبية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والذي وضع أسساً لتعزيز العلاقات مستقبلاً بين المنطقتين. ونصفق كذلك لقرار رؤساء دول حركة عدم الانحياز، بعقد مؤتمر قمة فيما بين بلدان الجنوب، وبقرارهم إنشاء لجنة وزارية دائمة للتعاون الاقتصادي في ١٩٩٩، لمعالجة ما تنطوي عليه العولمة من تحديات وفرص.

إن جهودنا لإعمال حقنا في التنمية لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا إذا بذلت في جو من السلم والوثام العالميين. وإننا لا نستطيع أن نمنع الجن النووي من الخروج من القماقم، إلا إذا دمرنا جميع القماقم بمعاهدة يقصد بها إزالة جميع الأسلحة النووية. ووجود نواد نووية منحصرة على أهلها إنما هو دعوة مفتوحة إلى الأمم المستبعدة عن هذه النوادي.

ونحن في منطقة البحر الكاريبي نواصل النداء بالاعتراف بمنطقتنا منطقة سلام. وندعو كذلك إلى احترام ومساندة مبادرة الجماعة الكاريبية بإعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ولذا فإن سانت لوسيا، أسوة بدول منطقة البحر الكاريبي الأخرى، لا تزال تسجل معارضتها لاستعمال البحر

وبينما ندعو إلى اعتراف دولي بحقنا في تحديد نوع المكان الذي نريد أن تكونه منطقتنا، وبينما نؤكد حقنا البشري غير القابل للتنازل عنه في تحقيق التنمية وبينما ندعو الآخرين إلى احترام هذا الحق، بسحب تحديدهم لشريان الحياة لاقتصادنا، نهيب بالدول الغنية أن تعترف بأن العولمة لا إحساس لها، ونطلب من المجتمع الدولي أن يقتدي بالزعيم الدولي الكبير، الرئيس نلسون مانديلا. فبينما نسعى إلى إقامة نظام دولي جديد أكثر إنسانية، للألفية القادمة، نظام يكون انعكاساً حقيقياً لروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلنذكر الزعامة الأدبية التي أعطانا إياها. فقد علمنا نلسون مانديلا أن التمسك المتين بالمبدأ، والإصرار على العدالة، يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيير حتى في أعتى الأنظمة تعنتنا.

لقد أصبح العالم حياً عالمياً، ويجب علينا أن نصر على العيش وفق المبادئ والقيم الأخوية. ولربما تحول تركيز القيادة الأخلاقية إلى العالم النامي، حيث يعتلي نلسون مانديلا وفيدل كاسترو القميتين التوأمتين للإلهام الدولي. ونضال حياتهما من أجل حقوق الإنسان هو الذي يجب أن يكون محك أهدافنا الإنمائية في هذا العام التذكاري.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.